



PROVISIONAL

A/33/PV.21

4 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨، الساعة ١٥ / ٠٠

( كولومبيا )

السيد ليفانو

الرئيس :

( بولندا )

السيد كولاغا

ثم :

( نائب الرئيس )



— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

أقيت الكلمات من :

السيد شاهي ( باكستان )

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .

78-72520/A

( أ )

السيد نفويان دوى ترينه ( فييت نام )  
السيد الأصنج ( الجمهورية العربية اليمنية )  
السيد رثاء الدين ( ماليزيا )  
السيد كونتيه ( سيراليون )  
السيد ساودى ماريا ( غينيا - بيساو )

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد شاهي ( باكستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، ان وفد باكستان يهنئكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، ونحن واثقون من أن نضج فهمكم لدور الأمم المتحدة في تاريخنا المعاصر سيمكنكم من توجيه أعمال هذه الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة نحو نهاية ناجحة .

اننا نهنيء أيضا سعادة لازار مويوسف الذي أدار بمهارة ومقدرة فائقتين مداولات الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، والدورات الخاصة الثلاث ، بما في ذلك الدورة الخاصة العاشرة التي كرسنا لنزع السلاح .

ان جزر سليمان هي من أولى الدول الأعضاء الجديدة التي قبلت في عضوية منظماتنا هذا العام . ونحن نرحب بها بحرارة في وسطنا ، ونتعهد بتقديم نوايانا الحسنة ، وصادقتنا وتعاوننا للدولة الجديدة .

وفي تقريره السنوي لعام ١٩٧٨ عن أعمال المنظمة ، لخص الأمين العام فالدهايم أنشطة الأمم المتحدة منذ الدورة الثانية والثلاثين . ولقد أثرى نفاذ بصيرته - في القضايا السياسية والاقتصادية والأدبية الملحة التي تواجه المجتمع الدولي - فهمنا لطبيعة هذه القضايا وحجمها . وانني أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد ثقة حكومة بلدي المطلقة في قيادته للمنظمة العالمية .

ومنذ العام الماضي أصبح عالمنا أكثر اضطراباً : فقد ظهرت مجالات جديدة للتوتر الدولي نتيجة لتردى العلاقات بين الدولتين العسكريتين العظميين ، ولأن النزاعات بين الدول وكذا الصراعات الداخلية ، يجرى حلها عن طريق التدخل الاجنبي واللجوء الى استخدام القوة ولا استمرار سباق التسلح دون أن يكبح وهو يشمل معظم أقاليم العالم ، ولأن الاقتصاد الدولي لا يزال يعاني أزمة أصبحت متوطنة ، فالأمم الغنية تجد نفسها وسط كساد اقتصادي طال أمده ، ومعظم الأمم الفقيرة على حافة كارثة اقتصادية ، والتعاون الدولي في حالة انحسار ، والمشكلات العالمية الملحة لم تقترب من إيجاد حل لها . هذه هي التحديات المثبطة التي تخيم بظلمها على الدورة الحالية للجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أتناول لبرهة قصيرة محاولات باكستان في العام الماضي لاشاعة السلام والتعاون : ان عملية اعادة العلاقات الطبيعية مع جارتنا الهند مستمرة ، وسنواصل جهودنا من أجل اشاعة علاقات حسن الجوار فيما بيننا ، وذلك بالتركيز على حل القضايا التي أساءت في الماضي الى العلاقات الثنائية بيننا . ونحن نتطلع الى حل عادل ومشرف للنزاع بشأن كل من جامو وكشمير وذلك بروح اتفاقية سملا وعلى أساس قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة . ان مثل هذا الحـل سيفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين باكستان والهند ، ويسهم اسهاماً كبيراً في دعم السلام والاستقرار في آسيا وفي العالم بأسره . ولقد بذلت جهود مخلصـة لاشاعة العلاقات الودية مع أفغانستان على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي . وكان الرئيس ضياء الحق أول رئيس دولة يزور كابول بعد أن تولت الحكومة الجديدة السلطة هناك .

ان التعاون مع الدول الشقيقة ، وأعني بها ايران وتركيا والعربية السعودية والسودان العربية الاخرى وبنغلاديش في المجالات السياسية والاقتصادية والمجالات الاخرى ، قد ازداد نماء . ولقد تدعمت روابط الصداقة الدائمة مع الصين بافتتاح طرق جديدة للتجارة والوصول الى الاسواق .

وكذلك فان العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية قد استمرت بروح الصداقة والتعاون التقليديين .

كما ان التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي قد ازداد حجمه واستمرت تنمية العلاقات

بين الدولتين على أساس مبادئ التعايش السلمي . كما أن الارتباط بحركة عدم الانحياز الذي تم في شهر تموز/يولية الماضي قد أضاف بعداً جديداً الى تضامنا المستمر مع الجهود الجماعية للبلدان غير المنحازة من أجل السلام والعدالة والتقدم في العالم .

ان النزاع في الشرق الاوسط ، لا يزال مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي ، ولقد تابعنا عن كثب اشتراك الرئيس كارتر شخصياً في جهود صنع السلام التي توجت في مؤتمر القمة في كامب دافيد ، وسيزداد بمرور الوقت وضوح الاثر الكامل لا طارى الاتفاقيتين . ومع ذلك فلا زلنا في حاجة الى وضع صيغة سلام مقبولة لكافة الاطراف في الشرق الاوسط .

ولعدة سنوات كان هنالك اتفاق في الرأي في هذه المنظمة ، مبني على قرارى مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د-٢٩) ، وهي القرارات التي تقضي بأن متطلبات سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط لا تزال : أولاً ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس المقدسة . وثانياً ، تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة في فلسطين . ولا يمكن لأية تسوية شاملة أن تتجاهل هذه العناصر المهمة .

ان اعادة مدينة القدس المقدسة الى السيادة العربية يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من أية تسوية شاملة . ولعلنا نذكر أنه بناء على مبادرة من باكستان ، فان مجلس الامن قد أصدر القرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٩ ، وقد تقرر بمقتضاه مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق الفتح العسكري ، وقد طبق هذا المبدأ بصفة خاصة على مدينة القدس المقدسة . ونحن نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية مستمرة في الاعتراف بالقدس العربية باعتبارها أرضاً محتلة كما ذكر السفير يوست في الجلسة رقم ١٤٨٣ لمجلس الامن في أول تموز/يولية ١٩٦٩ . فقد أعلنت الجمعية العامة في القرارين رقمي ٢٢٥٣ (د أ - ٥) بتاريخ ٤ تموز/يولية ١٩٦٧ و ٢٢٥٤ (د أ - ٥) بتاريخ ١٤ تموز/يولية ١٩٦٧ ، أن الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بضم مدينة القدس المقدسة لاغية وباطلة وكان لم تكن .

ما هو نوع السلام الذي يتصوره المجتمع الدولي لفلسطين ؟ منذ الحرب العالمية الاولى فقد دعت احدى الدول الكبرى الى سلام دون ضم أو تعويضات ، سلام مبني على مبدأ تقرير المصير

للسعوب ، ولكن ماتبع ذلك على أية حال كان سلاما قرطاجيا فرض بسيف أسنانه كأسنان  
التين .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، فان زعيما عظيما من زعماء الحرب أعلن : في الحرب العزم ،  
وفي الهزيمة التحدي ، وفي النصر سعة الصدر والشهامة ، وفي السلام حسن النية . ونحن  
نناشد صانعي السلام أن ينبذوا السلام العقابي القائم على الاحتلال والضم ، وان يقيموا السلام  
بروح الشهامة وسعة الصدر وحسن النوايا .

ونحن في حاجة الى اتخاذ خطوات فورية للابقاء على قوة الدفع من أجل تحقيق تسوية  
عادلة وشاملة على أساس قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في  
ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والتي اعترف بها المجتمع الدولي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد  
للشعب الفلسطيني . ومنذ مؤتمر القمة الذي عقد في لاهور في عام ١٩٧٤ ، فان منظمة التحرير  
الفلسطينية تقف على قدم المساواة مع سائر حركات التحرر الوطني المعترف بها من المجتمع الدولي ،  
مثل منظمة سوابو ، والجبهة الوطنية في زمبابوي . وعلى الامم المتحدة مسؤولية لا يمكن التهرب منها ،  
وهي أن تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها ازاء الشعب الفلسطيني . ولذلك فاننا نؤيد عقد  
دورة استثنائية للجمعية العامة لحل مشكلة فلسطين وهي جوهر النزاع في الشرق الاوسط . وعند ما  
نبحث قول منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فلنذكر أيضا  
ماقاله في لحظة تاريخية من لحظات المحافظة على السلام رجل دولة شهير . ففي مؤتمر يانسي  
للسلام في عام ١٩٥١ قال : " ان الزمالة ليست من عمل الشعوب التي ينكر عليها حق الزمالة " .  
ان احترام العدالة قلما يحرك أولئك الذين عانوا من أخطاء قاسية تؤثر في السلام الحالي .

ان استعادة الاوضاع الطبيعية في لبنان والمحافظة على وحدة وسلامة ترابه ، ترتبطان ارتباطا لا يمكن فصله عن ايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . ونحن نتابع بقلق بالغ استمرار المأساة في ذلك البلد . الذي لا يزال جسده يدمي ، وهو ممزق اربا ، بسبب نزاع يقتل فيه الأخ أخاه . اننا نقدم تأييدنا الكامل لقوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ان قبرص لا تزال مصدر قلق آخر بالنسبة الى السلام الدولي . واننا نلاحظ ، مع الأسف انه لم تستأنف المحادثات بين الطائفتين رغم التزام قيادة الطائفة التركية بروح الوفاق والمرونة في المفاوضات . ونحن نؤمن بأن حل هذه المشكلة يجب ان يكون ممكنا عن طريق المفاوضات بين الطائفتين وعلى أساس المساواة ، وفي اطار الخطوط التوجيهية التي تم الاتفاق عليها بين المغفور له الاسقف مكاريوس والسيد د نكتاش ومشاركة السيد كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة ، وفي اطار اتحاد قبرصي مستقل ذي سيادة وغير منحاز ، يتكون من طائفتين ومن منطقتين . ان بيان وزير خارجية تركيا في الجمعية العامة منذ أيام ، قد زادنا اقتناعا بأن الفرصة الحالية من أجل صنع السلام لا يجب أن تفلت منا .

ان السلام يتعرض للخطر كذلك ، في الجنوب الافريقي . اننا نقدر جهود الوساطة المستمرة من جانب الدول الغربية الخمس في وضع الاتفاقية الخاصة بانتقال ناميبيا الى الاستقلال تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة . كما اننا نشفي على المرونة والحنكة السياسية ، اللتين أبداهما رئيس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، السيد سام نوجوما بقبوله خطة الدول الخمس .

ان باكستان تدين بشدة تخلي جنوب افريقيا عن موافقتها السابقة على احترام أحكام قرارات مجلس الأمن ، وترحب بعزم مجلس الامن على مواصلة اتخاذ ترتيباته وفقا للقرارين ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٢ (١٩٧٨) لتأمين حصول ناميبيا على الاستقلال مبكرا عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة بشفافية تأمين انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا . فاذا لم تستجب جنوب افريقيا الى آخر نداء موجه من مجلس الامن ، فان البديل الوحيد المتروك لنا ، هو اتخاذ تدابير صارمة بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا .

ومن دواعي الأسف انه بعد ثلاثين عاما من الموافقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان المجتمع الدولي لم ينجح في القضاء على سياسة الفصل العنصري البغيضة في جنوب افريقيا ،

ولا تزال بريتوريا مصممة على عنادها بعدم تصفية هيكل العنصرية ، كما ان التعاون الاقتصادي من جانب دول معينة يشجع جنوب افريقيا على عنادها هذا . ان تهديد السلم نتيجة لسياسة جنوب افريقيا سيتخذ أبعادا خطيرة ، اذا ما حققت اطامعها في الحصول على اسلحة نووية . ولقد حان الوقت لكي يكرر مجلس الامن المطالبة بأن تقطع جميع الدول الروابط الاقتصادية والعسكرية وغيرها من الروابط مع جنوب افريقيا ، وأن يتخذ تدابير فعالة لمنع نظام الحكم العنصرى من الحصول على اسلحة نووية .

وفي زيمبابوى ، فان ما يسمى بالتسوية الداخلية قد كشف عن انه وسيلة لاطالة أمد حكم الأقلية البيضاء . ان نظام حكم سميث - بعد قيامه ببعض الاستفزات - قد لجأ الى الافناء الوحشي ضد شعب زيمبابوى واستأنف الهجمات المسلحة ضد المناضلين من أجل الحرية ، وكذا ضد الدول المجاورة . ان هذه الأعمال اليائسة لا يمكن ان تبقى على الأقلية البيضاء في السلطة . ان طريق الحكمة يكمن في نقل السلطة فوراً وبطريقة سلمية الى أغلبية الشعب في زيمبابوى بقيادة الجبهة الوطنية . ما الذى يمكن أن نجنيه من تأخير وقوع ما هو محتوم - بعد أشهر قليلة - ، على حساب نزاع عنصرى دسوى في زيمبابوى يمكن ان يحطم جميع الآمال في اقامة مجتمع متعدد الأجناس ؟

ان نزع السلاح هو أمر جوهري في السعي الى تحقيق السلام والأمن الدوليين . فمنذ أشهر قليلة مضت ، فان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي كرس لنزع السلاح ، قد وافقت باتفاق الرأى على خطة عمل مفصلة من أجل نزع سلاح شامل ، وأنشأت أجهزة جديدة للتفاوض تؤمن مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات والمناقشات الخاصة بنزع السلاح . ان الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة تعطي الأولوية القصوى لنزع السلاح النووى بالاضافة الى اجراءات معينة لخفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، وهي في الجملة تشكل انجازا عظيما كان يمكن أن يكون أعظم ، لو انه توفر قدر أكبر من مشاركة الدول العسكرية الكبرى ، وخاصة فيما يتعلق بالاجراءات الفورية التي يمكن ان تتخذ في ميدان نزع الاسلحة التقليدية ودعم نظام عدم الانتشار .

وفي تلك الدورة الاستثنائية اقترحنا اعطاء الأولوية لعقد اتفاق (سولت ٢) ولصاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية والتي تجرى المفاوضات بشأنها لوقف التجارب على الاسلحة النووية تحت



الأرض . وبالتوازي مع هاتين العمليتين فقد دعونا الى خفض متبادل ومتوازن للقوات المسلحة والاسلحة في أوروبا ، يتلوه حظر استخدام الاسلحة النووية للمرة الأولى من جانب الدول الحائزة لها ، مثلما التزمت بذلك من جانب واحد جمهورية الصين الشعبية .

ان هذه الاقتراحات تتفق تماما مع اعلان وبرنامج العمل الواردين في الوثيقة الختامية . وآمل ان تتمكن الدورة الحالية للجمعية العامة من الوصول الى اتفاق رأى حول هذه التدابير التي تحظى بالأولوية ، وأن توصي بها الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية واللتين تقع عليهما المسؤولية الأولى في نزع السلاح النووي بسبب تكديسهما لأكبر مخزون من الاسلحة النووية ، كما نوصي بذلك أيضا اعضاء المعسكرين الكبيرين المتقابلين .

ولقد قدمت اقتراحات من أجل حظر فوري لانتشار أنواع أخرى من الاسلحة النووية ، مثل قنبلة النيوترون والصاروخ من طراز (س.س. ٢٠) ، ونحن لا نجد سببا يحول دون تنفيذ هذه الاقتراحات ، وكذلك الاقتراح المتعلق بحظر التجارب الخاصة بطيران الناقلات الاستراتيجية الجديدة . فهذه الاقتراحات جديره بأن تحظى بأولوية عالية في مفاوضات نزع السلاح النووي .

ان الدولتين العظميين ، قد تعهدتا بعقد اتفاق (سولت ٣) عقب ابرام اتفاق (سولت ٢) فوراً وذلك لتحقيق خفض آخر كبير في أسلحتهما النووية ونظم نقلها . ونحن نرى انه يجب أن تعقد في أقرب وقت ممكن ، اتفاقية تحظر استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وذلك عقب ابرام اتفاق (سولت ٣) .

ان دعم نظام عدم الانتشار ، يعتبر مسألة ذات طابع ملح . ونحن نؤمن بأن الهدفين المتلازمين لعدم انتشار الاسلحة النووية ، وتطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ، يمكن بل ويجب التوفيق بينهما . لقد أيدت الجمعية العامة في دورة سابقة وكذلك في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح الحق الثابت لجميع الدول في تطوير التكنولوجيا النووية والحصول عليها لأغراض سلمية دون تمييز . ومع ذلك فنحن نأسف لأن السياسات التقييدية والتمييزية التي انتهجتها بعض الدول الموردة قد ظلت كما هي دون تغيير . ونأمل كثيرا في ان التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، سوف يزداد ، وسيكون هذا اسهاما هاما نحو الوصول الى اتفاق الرأى الذى تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الدول غير الحائزة لها ، على الوصول اليه ، بشأن وسائل وطرق منع انتشار الاسلحة النووية .

ونحن نؤمن ايما نا راسخا بانه اذا تم وضع نظام لعدم الانتشار فيجب ان يستكمل ويدعم بضمانات أمن ذات طابعين سلبي وايجابي للدول غير المالكة للأسلحة النووية ، وبهذا نحقق ميزانا أكثر توازنا في الحقوق والالتزامات بالنسبة للدول المالكة للأسلحة النووية وغير المالكة لها .

طيلة عدة سنوات ، دعت باكستان الى ان يتم اتفاق بين الدول المالكة للأسلحة النووية بشأن ضمانات الامن السلبية بالنسبة للدول غير المالكة للأسلحة النووية . ومنذ سنوات قليلة قدمنا صيغة بشأن هذا الموضوع تمت الموافقة عليها في الجمعية العامة . وفي الدورة الاستثنائية العاشرة استجابت الدول المالكة للأسلحة النووية الى حد ما ، عن طريق اعلانات من جانب واحد ، التي طلب عدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير المالكة لها . ولكن فيما عدا جمهورية الصين الشعبية فان هذه البيانات كانت مشروطة ومقيدة بتحفظات بحيث أصبحت قاصرة عن كونها حجة يمكن تصديقها أو الثقة بجدواها .

كان من رأى باكستان دائما ان ضمانات الامن بالنسبة للدول غير المالكة للأسلحة النووية يجب أن تتخذ طابعا متعدد الاطراف . ويجب الا تقدم باعتبارها صفقة ذات جانبيين . ولذلك فنحن نلاحظ باهتمام خاص اقتراح الاتحاد السوفياتي بشأن عقد اتفاقية لدعم ضمانات الامن للدول غير المالكة للأسلحة النووية . ورغم ان الاقتراح السوفياتي في مضمونه يحقق الهدف بدرجة كبيرة ويحتاج الى ادخال تعديلات كثيرة عليه حتى يكتسب تأييد الدول النووية الاخرى والى أن تقبل به الدول غير المالكة للأسلحة النووية فهو بشكل استجابة هامة لمخاوف وقلق المجموعة الاخرى من الدول . ومن ثم فاننا نأمل في أن يلقي هذا البند الجديد بحثا جادا في هذه الدورة ويحال الى اللجنة الجديدة لنزع السلاح المخصصة للتفاوض . وفي الوقت ذاته أود أن أذكر مرة أخرى بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة بناء على مبادرة باكستان في القرار ٣١/١٨٩ ( ج ) ، والتي تقدم ضمانات أمن سلبية لكل الدول غير المالكة للأسلحة النووية ، والتي ليست اطرافا في ترتيبات الامن النووي لبعض الدول المالكة للأسلحة النووية .

واتقدم أيضا بفكرة ضمانات الامن الايجابية في الدورة الاستثنائية العاشرة ، بغية تقوية تصديق تأكيدات الامن الايجابية المشروطة المقدمة للدول غير المالكة للأسلحة النووية من جانب الدول النووية الثلاث في قرار مجلس الامن ٢٥٥ ( ١٩٦٨ ) . ووردت هذه التأكيدات التي قدمتها

الدول الثلاث المالكة للأسلحة النووية في اعلاناتها التي اتخذتها من جانب واحد والمتعلقة بالنوايا لمساعدة الدول غير المالكة للأسلحة النووية اذا كانت ضحية لعدوان نووي .  
والدول غير المالكة لاسلحة نووية تخشى بحق من ان ضمانات الا من الايجابية من جانب واحد والثنائية ستضعها تحت رحمة الدول المالكة للأسلحة النووية . ولكن الضمانات الايجابية المتعددة الاطراف في اطار المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة والتي تعترف بحق الدول في الدفاع عن النفس فرادى وبطريقة جماعية لن تشكل بأية حال من الاحوال اعتداءً على سيادتها واستقلالها ، طالما ان المظلة النووية المقدمة ستكون جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن العالمي الجماعي الذي تصوره الميثاق .

ان انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية بشكل واحد من أكثر الاجراءات فعالية في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره . واقترح باكستان بانشاء منطقة على هذا النحو في جنوب اسيا سوف يؤمن عدم انتشار الاسلحة النووية في المنطقة ويشجع الا من للدول الاقليمية . وكخطوة أولى فان تعهد دول جنوب شرق اسيا بالامتناع عن الحصول على اسلحة نووية يمكن أن يتحول الى تعهد مزمع مشترك .

وفي اطار اقليمي أعم فان السلام والا من يمكن الدفاع عنهما عن طريق انشاء مناطق سلام ، مثل المحيط الهندي وجنوب شرق اسيا والبحر المتوسط ومناطق أخرى . وبطبيعة الحال ، فان مثل هذه الاقاليم يجب أن تأخذ في الاعتبار النواحي المتداخلة للقضاء على الوجود العسكري والتهديد من قوى خارجية والمحافظة على الا من بين دول الاقليم . وفي هذا الاطار نرحب باجتماع الدول الساحلية والدول التي ليست لديها سواحل الواقعة على المحيط الهندي الذي سيعقد في يولييه من العام القادم ، كخطوة أولى نحو عقد مؤتمر لانشاء منطقة سلام في المحيط الهندي .  
ان بذور التباين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يكمن في النظام الاقتصادي الحالي ، والذي يخدم مصالح الامم الصناعية . ان الامل والاماني التي أثارتها الدعوة الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لم تقترب من التحقيق .

لقد تمكنت البلدان المتقدمة من أن تتكيف مع أثر الزيادة في أسعار النفط ؛ وجوهر اجراءات التكيف هذا تمثل في زيادة القيود التجارية ، والقلّة في الطلب ، واستمرار التضخم . والتقلب في

المبادلات تحمته الدول النامية مما ترتب عليه مضاعفة العجز في الميزان التجاري ثلاثة أضعاف ، وازدادت الديون الخارجية ضعفين ، مما اضطر هذه الدول الى تخفيض نموها الاقتصادي . ان نقل الموارد والاتجار هما عمودان توأمان يقوم عليهما التعاون في التنمية . ان الحجم الحالي لتحويل الموارد ليس كافيا كما انه ليس مؤكدا . وبدأ في الانخفاض خلال السنوات الثلاث الماضية . ان معدل معونة التنمية الرسمية توقف عند أقل من ٧٪ في المائة من اجمالي الناتج القومي ، وهبط في ١٩٧٧ الى معدل أقل من ٣١٪ في المائة . وحقت ثلاث دول متقدمة فقط هذا الهدف ومعظم الدول الاخرى المقدمة للمعونة ماتزال متخلفة عن هذا الهدف . ان المساعدة الرسمية للتنمية يجب أن تتضاعف خلال السنتين القادمتين لتحقيق نسبة الـ ٧٪ في المائة قبل ١٩٨٠ . وثانيا ، يجب الوصول الى اتفاق بشأن الاقتراح الخاص بنقل جماعي للموارد للبلدان المتقدمة لانعاش الاقتصاد العالمي .

فيما يتعلق بالتبعات الخاصة بخدمة الديون فهذا استنزاف رئيسي لموارد الكثير من البلدان النامية . ان اتفاق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في اذار/مارس من هذا العام من " أجل التعديل بأثر رجعي " ، لشروط القروض الرسمية السابقة للدول الاكثر فقرا هو أقل ما يمكن فعله في هذا المجال . ونشكر السويد وهولندا والمملكة المتحدة على تقديم الفوت العام لعدة بلاد فقيرة بما فيها بلادي . وانه لمن دواعي القلق ان الدول المقرضة الرئيسية لم تنفذ هذه الاتفاقية حتى في حالة باكستان ، وبعثها من الديون هو من أثقل الديون بين البلدان النامية . ومن البديهي ان نظام النقد الدولي الحالي ضد مصالح البلدان النامية ، فمثلا خلال السنوات الخمس من ١٩٦٩ - ١٩٧٤ تلقت البلدان المتقدمة ٩٧ في المائة من اجمالي الاحتياطيات التي تكونت عندما تلقت البلدان النامية ٣ في المائة فقط . اذا كنا نريد هبوط الانتاج العالمي والتجارة العالمية أن يكونا أكثر انصافا فمن الضروري أن يكون وضع الاحتياطي تحت سيطرة دولية ، ويكون توزيعه أكثر انصافا ويرتبط باحتياجات التنمية ، بدلا من أن يكون لدى القوى الاقتصادية ، ويجب أن يكون اصلاح النظام النقدي اساس الانعاش الاقتصادي العالمي ويجب أن يعهد به مرة أخرى الى المحادثات بين الشمال والجنوب .

والتجارة الخارجية للبلدان النامية ، بدلا من أن تساعد على استمرار تنميتها اسهمت حتى الان في تردى احوالها الاقتصادية . ان شروط التجارة سجلت هبوطا جديدا وحصصة البلدان النامية في التجارة العالمية رغم الزيادة في أسعار النفط قد انخفضت من ٢٥ في المائة في ١٩٥٠ الى ١٧ في المائة في ١٩٥٥ .

ان البلدان النامية هي أسواق هامة للميلدان الصناعية فهي تستوعب ٢٥ في المائة من إجمالي الصادرات من الدول المتقدمة ، و ٤٠ في المائة من صادرات المجموعة الاقتصادية الأوربية . وتبيع الولايات المتحدة للميلدان النامية أكثر مما تبيع لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية ، والميلدان والبلدان الاشتراكية معا . ومن دواعي المسخربة أنه على الرغم من هذا المتكافل الواضح ، كما جاء في تقرير المغات في ١٩٧٢ ، فان صادرات الميلدان النامية كانت هدفا خاصا لاجراءات الحماية في الميلدان المتقدمة . وفي ١٩٧٧ وحده ، أدت الحماية الى تقلص في التجارة العالمية من ٣٠ المي ٥٠ بليون دولار .

وفي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، خلافا لمبادئ اعلان طوكيو ، استبعدت البلدان النامية فعلا من المساومات الرئيسية في المرحلة الأخيرة . وبالنسبة للميلدان النامية ، يمكن أن يكون كشف حساب هذه المفاوضات سلبيا ، ويجب أن تختتم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الحالية كما هو مقرر لها قبل نهاية هذا العام . ولكن يجب ان تؤدي الى أن توضع جانبا مشكلات التجارة للميلدان النامية الى أجل غير مسمى . ان جولة طوكيو يجب ان تتلوها مباشرة جولة عالمية ثالثة للمفاوضات التي تركز أساسا لمشكلات التجارة بين الميلدان المتقدمة والميلدان النامية . ونحن نأمل في امكان المتوصل قريبا الى اتفاق من أجل اقامة صندوق مشترك فعال للمسلع ، بما في ذلك نافذة ثانية رئيسية . وفي نفس الوقت من الضروري بحث فكرة وضع نظام تعويضي للتجارة العالمية ، لتغطية العجز في صادرات الميلدان النامية ، نتيجة لتردى شروط التجارة .

وعن طريق التصنيع يمكن للميلدان النامية أن تبلغ حدا مرضيا من الاعتماد على الذات ومن الرخاء الاقتصادي . ونحن نؤيد الاقتراح المرابي الى وضع برنامج محدد للتنمية الصناعية في المعقد الثالث للتنمية ، ونقترح أن تخول الميونيدو والأونكتاد اجراء دراسة حول هذا الموضوع ويجب ان يهدف نظام المشاور في الميونيدو اساسا ، كما اتفق في مؤتمر ليمبا ، الى بدء عملية اعادة توزيع القدرات الصناعية في العالم .

ونأمل في أن يؤدي المؤتمر المعني بالمعلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية المقرر عقده في فيينا الى زيادة في معدل الدعم للمعلم والتكنولوجيا في الميلدان النامية وزيادة ملائمة للمبوحث في العالم الصناعي ، فيما يتعلق بمشكلات الميلدان النامية .

من صالح البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ان تتخذ اجراءات متضافرة لاعادة هيكل العلاقات الاقتصادية على أساس أكثر انصافا . ومع ذلك ، فان سجل الحوار من أجل التنمية حتى الآن كان مخيبا للآمال الى حد بعيد . والحوار الآن في حالة جمود لا مخرج منها . وقد أيدت باكستان اقامة تشكيل اللجنة الجامعة ، في اعقاب محادثات باريس التي لم تستكمل لتسهيل الاتفاق حول المسائل المتعلقة بالمتصلة بالمنظمة الاقتصادية الدولية الجديد . وعلى اية حاله فلقد أصبح واضحا أن البلدان المتقدمة لم تكن على استعداد المتفاوض في اللجنة حول قضايا محددة من نقل الموارد ، والتصنيع والانتاج الغذائي ، وما الى ذلك . لقد اضطرت اللجنة الجامعة الى وقف أعمالها في الشهر الماضي ، في اعقاب الفشل في الوصول الى اتفاق حول التفويض المخول لها . وعلى الرغم من الجهود المثابرة لرئيسها ، فليس في صالح البلدان المتقدمة أو النامية أن تسمح باستمرار حالة الجمود هذه .

وفي هذا الاطار ، لاحظنا البيان الذي المقاه فانس وزير خارجية الولايات المتحدة ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر والذي يعتقد فيه " أن هنالك قدرا كافيا من الاتفاق بشأن الاجراءات لاستئناف العمل (A/33/PV P. ) ويعتقد وقد يلاذي ان هنالك اتفاقا عاما على ان اللجنة سوف تتفاوض بغية الموافقة على خطوط توجيهية للمقضايا الأساسية ، وكذلك المتوصل الى اتفاق بشأن حل المشكلات الأساسية والمرجحة التي تتعلق بمشكلات خاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي بقدر الامكان وعلى أساس الاتفاق في الرأي ، ودون المساس بالمنظمة الداخلي للمجمعية العامة . ويديهي أنه لا توجد وسيلة اجرائية يمكن أن تحول دون نظر اللجنة في أية قضية تدخل في اختصاصها . وفي ذات الوقت لمن يكون من الحكمة أن نصر على أن تبحث اللجنة قضايا لا يوجد حولها اتفاق عريض . هذا هو الطريق الذي نريد أن نسير فيه . ونعلم أنه يجري التفكير في اجراء مشاورات بهذا الشأن . ودون المساس بالنتيجة التي يمكن أن تسفر عنها أستطيع القول بأن عمل اللجنة يمكن ان يستأنف على أساس المتفاهم وفقا لهذه المخطوط .

وعلى أية حال ، فاننا نعلق مزيدا من الأهمية على جوهر الحوار أكثر من الاجراء الذي يتبع . وخلال الشهر القادم ستتاح للجانبين المفروض الكاملة للتركيز على المقضايا الأساسية خلال الدورة الحالية وفي المؤتمر الخامس للملاونكتاد في اعداد استراتيجية التنمية القادمة وفي الدورة

الاستثنائية للمجمعية العامة في ١٩٨٠

ويجب بدء الاستعدادات من أجل استراتيجية تنمية قادرة على العمل ، تهدف إلى تحقيق جميع العناصر الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويجب أن توضح هذه الاستراتيجية الطرق والوسائل المحددة لتحقيق أهداف التعاون من أجل التنمية وتحديد دور ومساهمة كل البلدان لانجاز الاهداف المشتركة .

وتأمل باكستان قبل المعام المقادم في أن يجد مؤتمر قانون البحار ان بالامكان حل القضايا الرئيسية المتعلقة والموافقة على اتفاق . ونحن نشعر بالقلق العميق ازاء التشريعات المزمع اتخاذها من جانب واحد في بعض الدول لاستغلال قاع البحر خارج الولاية الوطنية لأن ذلك من شأنه أن يعرض مفاوضات قانون البحار للمخطر . ويخلق موقفا فوضويا له تبعات سياسية واقتصادية بعيدة الأثر وذات طابع سلبي للمفاية .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أتقدم بملاحظات موجزة بشأن استعراض الأمين العام في مقدمة تقريره السنوي حول الحاجة الملحة الى المكفاح من أجل نظام عالمي مبني على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، مثل عدم استخدام القوة ، والمتسوية السلمية للمنازعات على أساس العدالة والمقانون الدولي ، والمساواة في حقوق الأمم كبيرها وصغيرها ، لكي تحل محل الخصومة بين الدول الكبرى ، والمكفاح من أجل المهيمنة وسياسات القوة . واني اؤيد بالكامل نداء الأمين العام الى الاستعاضة عن نظم السيطرة السياسية والاقتصادية بنظام عالمي أكثر ديمقراطية مبني على الاعتراف بالمتكافل والمشاركة على قدم المساواة .

ان هذا النداء ليس خياليا ولا وهميا . ان النظام الدولي للسلام والأمن والملاقات الاقتصادية التي يتصورها ميثاق الأمم المتحدة لم تكن نتاج الخيال خيال الشعراء والفلاسفة والحالمين ، ولكنه كان نتاج تفكير قادة عالميين كبار ، وكبار الساسة في اعظم امم العالم الذين بفضل خبرتهم التي لا تبارى في الحرب والسلام شهدوا مرتين في حياتهم المعاناة التي سببتها سياسات القوة والمنافس على مجالات النفوذ هؤلاء الرجال هم الذين قرروا اختيار نظام أكثر تحضرا تحت رعاية الامم المتحدة .

لقد كان الوقت لنا جميعا لكي ننتهز الفرصة المتاحة لنا الان ، لنبدأ بداية متواضعة نحو اقامة نظام أمن جماعي عالمي ، في هذا العصر النووي ، وذلك لتحقيق الأمن للدول غير النووية ، ومن اجل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد بكل ما ينطوي عليه من آمال .



السيد نغويان دوى ترينه ( فييت نام ) ( الكلمة بالفيتنامية ) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنيء بحرارة صاحب المعالي السيد لييفانو ، وهو شخصية بارزة في كولومبيا ، بمناسبة انتخابه لهذه الوظيفة الرفيعة التي تمتاز بمسؤولياتها الجسام ، ألا وهي رئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

كما أريد أيضا أن أشيد بالمساهمات القيمة التي قدمها صاحب السعادة السيد لازار مويسوف ، خلال السنة المنصرمة للأمم المتحدة أولا كرئيس للدورة العادية الثانية والثلاثين ، ثم للدورات الثلاث الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوالي ، واني لأعرب عن شكرى الخاص أيضا لصاحب السعادة الامين العام للأمم المتحدة ولمساعديه على تفانيهم وحكمتهم في الانشطة المتعددة الاشكال التي تخدم مصالح المجتمع البشرى ، وكذلك في الجهود المبذولة من أجل تطبيق قرار الامم المتحدة بخصوص المساعدة على اعادة تشييد فييت نام . ان وفد فييت نام يعرب عن ترحيبه بجزر سليمان بمناسبة انضمامها الى منظمة الامم المتحدة كالمضو الخمسين بعد المائة .

خلال السنة المنصرمة التي تفصلنا عن الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة شهدنا جميعا العديد من الانتصارات التي حققتها شعوب العالم كلها في كفاحها من أجل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وأكثر من أى وقت مضى نجد شعوب العالم اليوم نفسها أمام آفاق سعيدة . وادراكا لديناميكية التاريخ ، فان نظام الدول الاشتراكية وحركة التحرير الوطنية وحركة كفاح العمال في جميع البلدان من أجل الرفاهية والديمقراطية ، كل هذه العناصر لاتزال تتدعم وتحقق انتصارات جديدة . وان هذا هو الاتجاه الاساسي لتطور الوضع الدولي رغم أن الامبريالية بمساعدة الرجعيين الدوليين تبحث بجميع الوسائل عن عرقلة سعي البشرية الى الأمام .

ومنذ أجيال عديدة كان الحفاظ على السلم يحتل مقام الصدارة في اهتمامات الشعوب لأن السلم مرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الحيوية لهذه الشعوب . وفي كل يوم تعزز الحياة يقيننا وثقتنا بصورة متزايدة بالامكانيات المتوفرة لتفادي حرب عالمية جديدة والحفاظ على سلم دائم في الكرة الارضية . ان الامبرياليين هم الذين تسببوا في قيام الحربين العالميتين ومئات الحروب العدوانية ،

ولكن الشعوب قد عرفت كيف ترد وتتصدى لهذه الحروب التي شنها الامبرياليون الذين تنهار امبراطوريتهم بالتدرج .

وان الموجة الثورية لشعوب مختلف البلدان أثناء وبعد الحربين العالميتين قد أدت الى بروز النظام الاشتراكي العالمي وسقوط النظام الاستعماري للامبريالية . ان الحروب الاستعمارية في النصف الاخير من هذا القرن قد أضفت الامبريالية وزادت من حدة الأزمة التي تعاني منها هذه الامبريالية . ولكن الامبريالية رغم الهزائم التي لحقت بها ، فانها لم تتخل عن سياسة القسوة . وبدلا من الحد من التسابق نحو التسليح ، فانها تزيد منه كما تقيم وتحافظ على بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم . وان هذا الوضع يجب أن تقابله يقظة البشرية كلها . وفي الوقت الراهن ، فان شعوب العالم اعتمادا على الكفاح الثوري المتعدد الاشكال وعلى التضامن الفعال بين قسوى الاشتراكية والاستقلال الوطني والديمقراطية والسلم فانها قادرة أكثر من أى وقت مضى على الحفاظ على السلم واحباط مساعي الامبرياليين .

ان مولد حوالي مائة دولة مستقلة بعد انتصارات حركة التحرير الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد غير وجه العالم . وفي الوقت الراهن ، فان الاستقلال الوطني والحق في تقرير المصير والمساواة بين الشعوب هي المطالب المستعجلة لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وكذا مطالب الانسانية كلها . ان الشعوب التي لاتزال تعاني من الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والصهيونية لاتزال تكافح من أجل تحقيق وتطبيق حقوقها الوطنية المقدسة . وبالنسبة للدول التي استقلت حديثا فان تعزيز استقلالها السياسي يتمشى مع تعزيز كفايتها من أجل الاستقلال الاقتصادي ومن أجل سيادتها على مواردها الطبيعية ومن أجل تعزيز روابط التضامن بينها وبين القوى التقدمية الاخرى من أجل انجاز وقرار نظام اقتصادى دولي عادل .

وان الانتصارات التي حققتها الشعوب في العالم تؤكد أن الشعب قادرة على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في ممارسة حقها في اختيار طريق النمو الذي يناسبها ويضمن لها استقلالها وحريتها ورخاءها .

وان مسألة حقوق الانسان هي مسألة تشغل بال المجتمع الدولي كله . وفي رأينا أن ما هو مهم أولا وقبل كل شيء في مجال حقوق الانسان هو ، بالنسبة لكل شعب ، الحق في السيادة على

أراضيه ، والحق في استخدام أى شكل من أشكال الكفاح التي تلائم للدفاع عن مصالحه الحيوية وعن مصالح وطنه ، والحق في اختيار طريق النمو الملائم ، وتقاليده وتطلعاته . أما بالنسبة لكل فرد ، فان هذا الحق يتمثل في حق العمل وحق التعلم وحق الرفاهية . ولذلك ، فان الكفاح من أجل حقوق الانسان يكمن ، قبل كل شيء ، في الحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادى وتعزيزه في كل بلد والحق في اقرار نظام اقتصادى دولي جديد على أساس الاحترام المتبادل والاستقلال والسيادة الوطنية .

وبقصد تنفيذ مخططات التوسع والهيمنة فان الرجعية الدولية بتحالفها مع الامبريالية تعمل على تقويض السلم والامن في العالم وعلى انتهاك استقلال وسيادة الدول الاخرى . انها تقوم بتصعيد السباق نحو التسليح وتروج حتمية الحرب ، وتبث الشقاق بين الدول وتساعد مختلف الانظمة الرجعية والفاشية على قمع شعوب العالم . ان هذه القوى تقوم بمحاولات التفرقة بين البلدان النامية وترمي من وراء هذه المحاولات الى القضاء على وحدة حركات التحرير الوطنية وحركة عدم الانحياز وتحطيم روابط الصداقة التي تجمعها والقوى الثورية والتقدمية الاخرى . وانها تلجأ الى مناورات مكررة في مقاومتها للبلدان التي تواصل سياستها من أجل الاستقلال والسيادة .

ان قوى الرجعية العالمية تهدف اليوم الى ابعاد الشعوب عن الطريق المؤدى الى تحقيق الهدف المنشود من وراء كفاحها وهو الاستقلال والسلم والديمقراطية ، وبث البلبلة بين الصديق والعدو الى حد أن يتخذ أعداء البشرية وهو الامبريالية والاستعمار بنوعيهما القديم والحديث والعنصرية والفصل العنصرى حليفا .

وما أعظم تلك المساعدة التي قدمتها كوبا لمختلف الشعوب المكافحة من أجل الدفاع عن استقلالها وسيادتها ، ومن أجل اعادة تشييد أوطانها . ان مساعدة كوبا هذه قدرها حق قدرها مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو وقدرها حق قدرها العديد من دول أمريكا اللاتينية . ولا يمكن للأكاذيب والتشويهات التي أضفتها الامبريالية والرجعية العالمية على الحقائق أن تقلل من قيمة مساهمة كوبا في قضية الانسانية العادلة .

ان القرار الذي اتخذته حركة عدم الانحياز بعقد مؤتمر القمة السادس في هافانا التي هي عاصمة أمة غنية في روحها الثورية والدولية يدل على المكانة العالية التي تتمتع بها كوبا وعلى الاتجاه المتزايد نحو الوحدة بين قوى السلم والاستقلال والتقدم الاجتماعي .

وهكذا فان أعمال الامبريالية وأعمال الرجعية الدولية تتناقض ومجرى التاريخ وان الرأى العالمي ليدينها بكل شدة . ان شعوب العالم كله اذا اتحدت وتحلت باليقظة فانها ستعرف كيف تلحق بالاستعمار والامبريالية والرجعية هزائم كبرى .

طوال العقود الثلاثة الاخيرة التي تميزت بالكفاح من أجل الاستقلال الوطني والسيادة وتوحيد بلادنا . عانت فييت نام من حروب مدمرة . وفي الوقت الراهن لا يزال سكان فييتنام يقتلون على

مناطق الحدود ولا تزال قراهم تدمر . ان شعب فييت نام لا يطمح الا الى أن يعيش في ظل السلام لكي يتمكن من تضييد جروح الحرب والقيام باعادة التشييد الاقتصادى والثقافى . ان فييت نام ترغب في تحقيق السلام في منطقة جنوب شرقي آسيا والسلام عبر العالم . ان السياسة الخارجية لجمهورية فييت نام الاشتراكية هي سياسة تقوم على أساس الاستقلال والسيادة والسلام والصدقة والوحدة والتعاون الدولي .

ان فييت نام ، كبلد اشتراكي ، تواصل سياستها في التضامن والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الصديقة الاخرى . ان شعب فييت نام فيما سبق وخلال كفاحه الوطني ضد العدوان الاستعماري تمتع بتأييد ومساعدة فعالة من قبل الدول الاشتراكية والشقيقة والشعوب التقدمية عبر العالم . ان انضمام فييت نام الى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل "الكوميكون" كمضو كامل العضوية في هذه المنظمة يمثل تطورا سعيدا في العلاقات القائمة بين فييت نام والدول الاخرى الاعضاء في هذه المنظمة الاقتصادية الدولية الهامة . والى جانب ذلك فان فييت نام تقيم علاقات مع العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية تمشيا مع سياستها التي تتميز بالفتوح والتنوع في علاقاتها الخارجية .

ومنذ سنوات عديدة عانت هذه المنطقة من جنوب شرقي آسيا من عدم الاستقرار وكانت مسرحا لنزاعات سببها الامبرياليون والاستعماريون . ولا بد من وضع حد لمشل هذا الوضع . فالسلام والاستقرار والصدقة والتعاون تلك هي الواجبات التي يجب القيام بها في المنطقة في الوقت الراهن . ان فييت نام تتطلع الى المستقبل وهي على استعداد لفتح صفحة جديدة من التاريخ في علاقاتها مع دول جنوب شرقي آسيا . وكما كان الامر في الماضي فان فييت نام سترتبط مع دول المنطقة بمعاهدات واتفاقيات رسمية أخرى بشأن احترام الاستقلال والسيادة المتبادلة والقضاء على الحروب والمجابهات والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد وتسوية الخلافات عن طريق التفاوض السلمى وتعزيز التعاون سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الاطراف بين مختلف البلدان .

اننا لنعرب عن ارتياحنا بعلاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون التي تتطور يوما بعد يوم بين بلدنا وبلدان جنوب شرقي آسيا الاخرى . ان الدليل القاطع على ذلك هو الزيارات الاخيرة التي اكتسبت طابع الصداقة والتي قام بها القادة الفييتناميون في بلدان المنطقة . ان الاتصالات المباشرة التي تم القيام بها على أعلى المستويات قد طورت التفاهم والثقة المتبادلة وقد مت مساهمة ايجابية في الجهود الرامية الى اقرار منطقة سلام واستقلال وحرية وعدم انحياز منطقة مستقرة ومزدهرة في جنوب شرق آسيا تنسجم ومصالح كل بلد وأيضا تنسجم ومصالح السلم والأمن الدوليين .

اننا نحبي المساهمة الهامة من قبل حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وذلك مسن أجل الحفاظ على السلام والتعاون بين بلدان جنوب شرقي آسيا . كما أننا نعرب عن ارتياحنا للجهود المبذولة والارادة الحسنة التي ما انفكت بلدان أخرى عديدة في منطقة جنوب شرق آسيا تمارسها لاعادة العلاقات الطبيعية بين دون المنطقة وتعزيزها .

وفي الوقت الراهن فان القوى صاحبة الاطماع التوسعية والهيمنة والتي تتبع الطريق القديم للمستعمرين تبث بذور الفرقة والشك والعداوة بين دول جنوب شرقي آسيا . وانها بذلك تناقض التطلعات نحو السلام والصداقة والتعاون بين بلدان المنطقة .

ان تاريخ فييت نام الذي يعود الى أكثر من . . . ٤ سنة هو تاريخ حافل بالكفاح مليء بالمعارك الضارية من أجل الاستقلال الوطني . ان الشعب الفييتنامي في تاريخه المعاصر قد خاض كفاحا عظيما للدفاع عن استقلاله وحرية . وان فييت نام لم تعاد أحدا الا أنه لن يسمح لأحد بالاعتداء على استقلاله وسيادته . فبقدر ما يحب الشعب الفييتنامي استقلاله وحرية ، بقدر ما يحترم استقلال وحرية البلدان الاخرى .

ان شعب فييت نام لديه اقتناع تام بأن جميع الاختلافات وحتى النزاعات بين مختلف البلدان المستقلة وذات السيادة ، يمكن ان تجد حلا ملائما على اساس احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لكل بلد ، وعلى اساس المساواة واحترام المصالح المتبادلة المشروعة . وهذا يتماشى مع رغبة الشعوب المحبة للسلام والعدل ، وكذلك مع مبادئ الميثاق التي تحكم أنشطة منظومة الامم المتحدة . وبهذه الروح ، قدمت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية اقتراحات عديدة ببناء ، بغية وضع حد للتوتر والنزاعات القائمة بينها وبين بعض جيرانها . وهي تعمل من أجل ايجاد حل ملائم مطابق للمصالح والصداقة التقليدية بينها وبين هؤلاء الجيران ، ومطابق أيضا لمصالح السلم والاستقرار في هذه المنطقة .

ولقد أقامت جمهورية فييت نام الاشتراكية علاقاتها الطبيعية وعلاقات التعاون المختلفة مع البلدان الأخرى - بغض النظر عن أنظمتها السياسية - على أساس مبادئ التعايش السلمي . وبالنسبة الى الولايات المتحدة ، فاننا مستعدون لاجراء مفاوضات من أجل اعادة العلاقات بين الدولتين الى طبيعتها . ونحن على ثقة من أنه بحسن النية من قبل الجانبين يمكن حل مشاكلهما حلا مرضيا ، خطوة فخطوة .

ان فييت نام رغبة منها في السعي نحو التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف مع الدول الأخرى ، تسهم وتدعم علاقاتها مع منظمات التعاون الدولي من أجل تنمية اقتصادها على اساس احترام الاستقلال والسيادة والمساواة والمصالح المتبادلة . ان فييت نام عضو في البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والمصرف الآسيوي للتنمية ، ولجنة ميكونج ، والعديد من المنظمات الدولية الأخرى ، وهي أيضا تدعم علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ومن فوق هذه المنصة ، أود أن أعرب عن عميق امتنان شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية لأصدقائها في جميع انحاء العالم ، من أجل الدعم والتأييد الذي حظيت بهما في سعيها من أجل اعادة البناء ، وفي سعيها من أجل الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية .

ان شعب فييت نام يدرك تمام الادراك ان الكفاح الذي خاضه فيما مضى ، والذي لا يزال يخوضه في الوقت الراهن من أجل مصالحه الوطنية ، يعتبر جزءا لا يتجزأ من الكفاح المشترك الذي تخوضه شعوب العالم من أجل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، ويتمشى

تماما مع أهداف حركة عدم الانحياز ، وأهداف الامم المتحدة . وخلال العام الماضي ، فقد أحرزت شعوب اثيوبيا وأفغانستان وجمهورية اليمن الديمقراطية وغيرها ، انتصارات كبرى في كفاحها الثوري ، وكذلك في سبيل الدفاع عن مكاسبها الثورية .

ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في الشرق الاوسط ، لاتزال تواصل كفاحها ضد الاحتلال الاسرائيلي الذي يحظى بدعم الامبريالية . ونؤكد من جديد تأييدنا المطلق للكفاح الذي يخوضه شعب فلسطين العربي تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، والرامي الى استرجاع حقوقه الوطنية الاساسية ، بما فيها حقه في اقامة دولة منفصلة ومستقلة وذات سيادة . كما نؤكد من جديد دعمنا لكفاح الشعوب العربية في الشرق الاوسط لاسترجاع جميع اراضيها المحتلة من قبل اسرائيل . واننا نرحب بكل جهد يرمي الى اقرار السلم وانهاء الحرب في الشرق الاوسط . ان السلم الحقيقي لهذه المنطقة يستوجب القضاء على اسباب الحرب ، والسلم الدائم فيها يجب ان يقضي نهائيا على العدوان ، كما ان مثل هذا السلم يقتضي استرجاع الحقوق الوطنية الاساسية للشعب الفلسطيني والسيادة الكاملة للشعوب العربية على اراضيها . ان الحل الذي يمكن المعتدى وحده من الحق في الكلمة بل وحق النقض بينما يحرم الشعب الفلسطيني - ضحية العدوان - ومثله من الحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الحق ، لا يمكن الا ان يشجع على العدوان وأن يضر بقضية السلام في هذه المنطقة . ومما يؤسف له ان هذا هو جوهر اتفاقات السلام التي أبرمت مؤخرا في كامب ديفيد .

ونظرا الى الانتصارات الكبرى التي أحرزتها شعوب الجنوب الافريقي ، فان الامبريالية وعملاءها يلجأون الى مناورات ماكرة خبيثة . ونحن نؤكد من جديد دعمنا لكفاح شعوب ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا ، من أجل تقرير مصيرها واستقلالها الحقيقي ، ضد الأنظمة الفاشية وأنظمة الفصل العنصري .

ويجب على الولايات المتحدة الامريكية ان توضع على الفور حدا غير مقيد ، للحظر المفروض على كوبا وأن تعوضها عن الخسائر الناتجة عن عدوانها وعن هذا الخطر ، وان تعيد الى هذا البلد سيادته على قاعدة جوانتانامو . اننا نؤيد الشعب الكوري في كفاحه من أجل اعادة توحيد بلده في ظل السلم والسيادة الكاملة ، وفقا للمبادئ الثلاثة والتعليمات التي أصدرتها حكومة الجمهورية



الديمقراطية الشعبية لكوريا . كما نؤيد شعب بناما ، الذى يواصل كفاحه من أجل استرجاع سيادته الكاملة على قناة بناما . ونحن نساند شعوب بورتوريكو ، وبليز ، وقبرص ، والصحراء الغربية ، والجزر الواقعة تحت الوصاية ، والأقاليم التي لم تستقل بعد وكذلك شعوب البلدان التي تكافح من أجل الحصول على حقوقها الأساسية . اننا نساند شعب نيكاراغوا في كفاحه ضد الديكتاتورية الفاشية التي ينتهجها نظام سوموزا الديكتاتوري ، وذلك من أجل استرجاع الديمقراطية والحرية في نيكاراغوا . اننا ندين ، بكل شدة ، القمع الوحشي الذي تمارسه الطغمة الفاشية الحاكمة حاليا في شيلي . اننا نؤيد كل جهد يرمي الى حماية السلم والتوصل الى نزع السلاح العام والكامل . وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، فاننا نؤيد كل مبادرة ترمي الى ما يلي : - تحقيق حماية الدول التي لا تحوز اسلحة نووية ضد استخدام هذه الاسلحة أو التهديد باستخدامها من قبل الدول النووية . ان تضمن للدول غير النووية الحق الكامل وجميع التسهيلات في الاستخدام السلمي للطاقة النووية . أن تضع حدا للتسابق نحو التسلح النووي . الامتناع عن انتاج أجهزة جديدة من هذه الاسلحة . ان هذه الأمور تتعلق بحقوق الدول النووية وواجباتها كما تتعلق بحقوق وواجبات الدول غير النووية . وهاتان الفئتان من الدول على قدم المساواة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الخاصة بنزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية . ولذلك ، فانه من الضروري ان تسوية هذه الأمور بطريقة مشتركة .

اننا نعرب عن تأييدنا للاقتراحات الرامية الى النهوض بالمثل العليا للسلم ونشرها بين أوساط الشباب وأوسع طبقات السكان في مختلف البلدان . ورغم أن الموقف الدولي الراهن مليء بالمشاكل المعقدة والصعبة ، فان كفاح شعوب العالم من أجل السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، يسجل كل يوم انتصارات جديدة . وتعكس الوثائق ، الصادرة عن مختلف الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة لمنظمتنا التي عقدت خلال السنة الماضية ، هذه الانتصارات .

ونحن على يقين من ان الاهداف النبيلة ، التي يسمى اليها المجتمع الدولي ، يمكن ان تتحقق تدريجيا . ان البشرية التقدمية تعرف كيف تجد الحلول للمشاكل الكبرى التي تطرح في عصرنا هذا . واننا نؤكد ، لجميع الدول الاعضاء في منظمتنا ، ارادتنا في التعاون معها من أجل ان تكمل أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة بالنجاح الكامل .

السيد عبد الله عبد المجيد الأصبح (الجمهورية العربية اليمنية) : السيد الرئيس :

أود في البداية أن أعرب عن اغتباط وفد الجمهورية العربية اليمنية للثقة التي أولتكم اياها الجمعية العامة بانتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين ، واني ان أقدم باسم الوفد اليمني ، وباسمي شخصيا ، التهنئة القلبية لكم على رئاسة الدورة ، أكرر الاشارة بأن حكمتكم السياسية ستسهم الى حد كبير في انجاح أعمال هذه الدورة ، مؤكدا لكم تعاون وفدنا في انجاز مهمتكم الكبيرة .

وبهذه المناسبة ، لايفوتني أن أعبر عن امتنان وفد الجمهورية العربية اليمنية ، وأشادته بالدور العظيم الذي لعبه بحكمة وصبر بارزين سلفكم السيد لزار موبسوف ، أثناء رئاسته للدورة الثانية والثلاثين ، وكذا الدورات الثلاث الخاصة للجمعية العامة ، التي عقدت خلال هذا العام . كما يسعد وفدنا أن يعرب عن تقديره الخاص للجهود المضنية التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة ، في سبيل تطوير السلام وابعاد شبح الحرب عن مناطق التوتر والقلق .

واسمحوا لي أن أنقل تهنئة وفد الجمهورية العربية اليمنية لشعب وحكومة جزر سليمان لانضمامها الى عضوية الامم المتحدة ، كما نرحب بمشاركتها الفعالة في جهودنا المشتركة نحو تحقيق الاستقرار والرفاهية للانسان .

انه ما من شك في أن عقد دورات استثنائية للجمعية العامة في غضون عام واحد ، يمثّل تطورا هاما في تاريخ الامم المتحدة ، ويعبر بالتالي عن اقتناع المجتمع الدولي في أن مشاكل عالمنا المعاصر لايمكن أن تحل الا من خلال الارادة الجماعية للشعوب ، وتعاونها في سبيل خلق مناخ أفضل للتعايش وتطوير مجتمعاتها ، كما أعطت عقد هذه الدورات بعدا جديدا لمفهوم الديمقراطية في العلاقات الدولية ، ومن هنا فان واجبنا اليوم هو تأكيد هذه الروح الجديدة ، التي بدأت تعكس نفسها على شكل المعالجة التي تنتهجها الامم المتحدة تجاه القضايا والازمات الدولية ، حيث تبدو منظمتنا أكثر استجابة لهذه التغيرات والظروف .

ولقد أبدت حكومة الجمهورية العربية اليمنية اهتماما خاصا بالقضايا التي كانت محور مداورات القمة الاوروبية الاقتصادية في بون خلال حزيران /يونية ١٩٧٨ ، بشأن العلاقات التجارية بين الدول المصنعة والدول النامية ، وكذا الدعوة لمعالجة الارهاب الدولي . كما أن الجمهورية العربية اليمنية ترحب بكل اجراء من شأنه أن يكفل الحماية اللازمة للدول غير النووية ، ولهذا فاننا نتمني للمحادثات

الثنائية الجارية للحد من الاسلحة الاستراتيجية كل نجاح . وبما أن الجمهورية العربية اليمنية دولة مؤسسة لحركة عدم الانحياز ، فاننا نكرر نداءنا بضرورة السعي لدى حكومة الصين الشعبية الصديقة ، للانضمام الى هذه المجموعة لتعطي حركة عدم الانحياز دفعة قوية الى الامام ، وتجنبها من خطر الانحراف عن أهدافها الاساسية التي وضع لبنتها الاولى ، مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ .

تتابع حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، منذ البداية ، باهتمام خاص المفاوضات التي تجرى بين الدول المتقدمة وممثلي الدول النامية ، وهو ما يعرف بالحوار بين الشمال والجنوب ، كأسلوب جديد في اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي على أسس عادلة ومتكافئة .

ولقد لاحظنا بأسف بالغ بأن التقدم الذي أحرزه الحوار لا يزال ضئيلا ، وخاصة فيما يتعلق بأكثر المواضيع أهمية وهي مواضيع تشغل بال الدول النامية وتعد مصدرا للقلق والشك اللذين يسودان مجتمعنا اليوم ، وأبرز هذه المواضيع القوة الشرائية للدول النامية ، واقامة الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، وحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية . على أننا نرى في الحوار بل في قضية التعاون الاقتصادي والفني بأكمله ، بين الدول الصناعية والدول النامية ، مسألة تفاوضية تعتمد في الدرجة الاولى على توفر الارادة السياسية المشتركة للتغلب على الصعوبات التي تواجه الحوار ، مؤكداً في نفس الوقت بأن الدول الصناعية لم تبدأ أية رغبة صادقة في مناقشة المواضيع الاساسية ، التي أنيطت باللجنة الجماعية لانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهذا يفسر الفشل الذي واجهته اللجنة الجامعة مؤخراً في القيام بولايتها طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ١٧٤ ، ومع ذلك فلا زلنا نعتقد بأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما حدده الاعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة عام ١٩٧٤ ، هو الاطار السليم والوحيد لاعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس متكافئة وعادلة لمنفعة الاسرة الدولية جمعاء .

ان الفترة التي انقضت منذ انتهاء الدورة الثانية والثلاثين الاعتيادية لهذه الجمعية الموقرة قصيرة جداً ، ومع ذلك فانها قد شهدت أحداثاً وتغيرات دولية بالغة الأهمية لا تبعث على التفاؤل بأية حال .

فالعودة الى أساليب الحرب الباردة ، كما ظهرت في خلق بؤر التوتر والمجابهة في افريقيا

والشرق الاوسط وما صاحبها من تصعيد للتسلح بشكليته النووى والتقليدى ، قد خيب الآمال . غير أن هذه الظواهر السلبية غير المشجعة تبرز الاهمية المتزايدة لدينا في هذه المنظمة الدولية ، كإطار أمثل للتفاهم والتعاون الدوليين .

أن مجرد الرغبة في مناقشة القضايا والمشاكل المشتركة بطريقة علنية ، واجتماعنا الآن لهذا الغرض في هذه الدورة ، يعتبر خطوة ايجابية في سبيل البحث عن أفضل الحلول وأسلمها لهذه المشاكل والاهتمامات ، وصولا الى تحقيق الاستقرار والرخاء لشعوبنا ، غير أن الاهم في نظرنا ، هو توفر الارادة السياسية الجماعية الجادة في تنفيذ ما نتفق عليه ، مسترشدين بمبادئ وأهداف الميثاق والا أصبحت مداولاتنا ومناقشاتنا جهدا ضائعا .

ان ما نشهده اليوم من محاولة اكتساب مناطق للنفوذ في القارة الافريقية ، والمداخل الجنوبية البحر الاحمر يثير قلقنا البالغ في الجمهورية العربية اليمنية . وقد أعلنت حكومتنا في أكثر من محفل دولي ، وبالذات في المؤتمرين الوزاريين لكل من الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ، رغبتها في أن يظل البحر الاحمر منطقة سلام بعيدا عن الصراعات الدولية وتنافس الدول الكبرى ، وهي نفس الدعوة التي تتبناها حكومة الجزائر الشقيقة فيما يخص البحر الابيض المتوسط ، وتلتقي أيضا مع دعوة عدة دول صديقة وشقيقة ، بشأن منطقة المحيط الهندي التي صدر اعلان الجمعية العامية باعتبارها منطقة سلام .

اننا ندرك أن الخلافات القائمة بين دول المنطقة لاسباب سياسية ، وتاريخية ، ورثتها عن المعهد الاستعماري ، الا اننا نعتبر أن التدخل الاجنبي بأى شكل وبأى قدر يظل السبب الرئيسي وراء التأزم السياسي والمواجهة العسكرية ، التي شهدتها منطقة القرن الافريقي في بداية هذا العام . وقد أكدت حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، رغبتها في ابقاء المنطقة خارج صراع القوى الكبرى ، وبادرت الى بذل وساطتها لحسم الخلافات بين دول المنطقة . كما مارست حكومة الجمهورية العربية اليمنية سياسة ضبط النفس أمام الاستفزازات والمخططات العدوانية المتكررة ، التي تعرضت لها ، بما في ذلك تمركز قوات أجنبية من وراء البحار لأغراض عدوانية ، وكان آخر أعمال الاستفزاز جريمة الاغتيال البشعة ، التي ذهب ضحيتها الرئيس الراحل أحمد حسين الغشمي ، مدركين في كل مواقفنا المطامع الدولية ، والاطار المترتبة على أى تدهور في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة . اسمحوا لي أن أتطرق الى موضوع الامن والاستقرار مرة أخرى في منطقة غير بعيدة عن منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر ، وأعني بها منطقة الشرق الاوسط ، وأستميح السيد الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم العذر في أن أستعير التعبير الذي ورد في تقريره بصدد الحديث عن الوضع في الشرق الاوسط حيث قال :

" ان من السخرية في الشرق الاوسط ، هذه المنطقة التاريخية التي أعطت الكثير لحضارتنا ، ولا زالت مصدرا عظيما ومتنوعا للمواهب الانسانية ، أن تشكل أيضا خطرا جسيما على سائر أنحاء العالم ، ولذا فيجب علينا جميعا أن نبحث عن الوسائل لتحرير الشرق الاوسط والانسانية كلها من الكابوس الجاثم عليه منذ فترة طويلة " . (A/33/1, p. 7)

ان اسرائيل التي قامت على الاغتصاب والعدوان في منطقة الشرق الاوسط هي في اعتبار المجتمع الدولي وشعوب العالم الثالث ، بعينها الكابوس أو السرطان الذي تعاني منه دول المنطقة وشعوبها .

فمنذ انشاء الكيان الصهيوني واحتلاله بالارهاب أرض فلسطين العربية ، لم تعرف منطقة الشرق الاوسط الاستقرار أو الأمن . وانطلاقا من مفهوم الاغتصاب والارهاب الذي تعتنقه الحركة الصهيونية العالمية ، شنت اسرائيل خمسة حروب عدوانية على الدول العربية المجاورة لفلسطين ، كان آخرها العدوان السافر على جنوب لبنان الذي راح ضحيته قرابة ألفي شخص من المدنيين الابرياء .

وتشريد نصف مليون انسان ، اضافة الى احراق وهدم كل ما شيده الشعب اللبناني في تلك المنطقة بعرقه وكده .

لقد أجمع الرأي العام العالمي ممثلا في قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن والمحافل الدولية الاخرى على ادانة العدوان الاسرائيلي على الامة العربية ، وكان آخر هذه الادانات ما أعلنه مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في داكار ، ومؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في تموز/يوليه من هذا العام ، حيث طالب بضرورة اعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وانسحاب القوات الاسرائيلية ، من جميع الاراضي العربية المحتلة . وهذا ما أكده أيضا البيان الامريكي السوفياتي الصادر في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٧ ، الذي صدر أيضا بعد اعلان المجموعة الأوروبية في لندن يوم ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٧ .

ان ما تطالب به الشعوب العربية وتؤكد عليه هو السلام العادل والشامل ، وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق قرارات هذه المنظمة التي تعكس بصدق مصالح الاسرة الدولية واهتماماتها . ولذا فان التحدي الاسرائيلي للاجماع الدولي حول عدم شرعية احتلال اراضي الغير بالقوة ، واعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هو السبب الذي أضعف هيئة الامم المتحدة وشغلها — كما أشار الامين العام في تقريره الى الدورة الحالية — عن هدفها الاساسي في ضمان الأمن والسلام الدوليين .

ان وفد الجمهورية العربية اليمنية ، يود أن يعرب عن مشاركته لرأي الامين العام بأنه مهما كانت التطورات التي ستنتج عنها المحاولات الجارية الآن ، فانه لا بد في النهاية من أن تلتقي جميع الاطراف المعنية للبحث عن الطريقة المؤدية الى تسوية عادلة ودائمة ، فلا أحد يرفض السلام العادل والاستقرار الشامل سوى اسرائيل . وبهذا الصدد تؤكد حكومة الجمهورية العربية اليمنية على المفهوم الحقيقي للسلام العادل والشامل وفق الاسس الاتية :

أولا — ان السلام العادل والدائم لا بد وأن يشمل الانسحاب الكلي لقوات العدوان الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس .

ثانيا — ان السلام العادل والدائم يعني لدول العالم والمجتمع الدولي اعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من ممارسة هذه الحقوق وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة سلطته الوطنية في فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب

ثالثا - لا بد أن يشمل السلام العادل والدائم وقف اقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة وازالة ما انشيء منها منذ الاحتلال باعتباره عملا غير قانوني لا يحتاج الى محاورات ومفاوضات واهدار للجهود .

رابعا - لا بد أن يعني السلام العادل والدائم وقف أعمال الحفر والانشاءات لتفجير المعالم السكانية والتاريخية للمقدسات والآثار الاسلامية . ومن هنا فان وفدنا يكرر الحاجة الى ضرورة الدعوة لكافة أطراف النزاع وضمن هذه الاطراف منظمة التحرير الفلسطينية للحوار من خلال الامم المتحدة حتى تتكامل جهود السلام وتتجه صوب هدفها الحقيقي الذي حدده لها المجتمع الدولي كما نصت عليه قرارات الامم المتحدة .

على اننا نؤكد مجددا مواقف اسرائيل المتعننته ، وممارستها لسياسة التوسع والعدوان ، وخلق مشاكل متعددة في الاراضي المحتلة وفي لبنان قد عرقل كل الجهود الدولية لتحقيق السلام العادل والدائم ، وأكد النزعة العسكرية الفاشية لدى حكام اسرائيل ، وجعل من السلام عملية صعبة ومجزأة لا تخدم قضية الامن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بل وفي العالم أجمع . ان قضية الاستعمار في الجنوب الافريقي ، لا يزال يشكل خطرا ليس على الدول الافريقية المستقلة فحسب ، بل يهدد بمواجهة مسلحة لن تقتصر مداها على القارة الافريقية ، ولكنها ستشمل مناطق أخرى من العالم ، وهذا ما يدعونا الى الاصرار على اعطاء شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير والاستقلال الكامل وانهاء الحكم العنصري اللاشعري في روديسيا الجنوبية وتمكين الشعب الزمبابوي من التعبير عن ارادته في حكم نفسه بنفسه .

من هذا المنطلق تؤيد الجمهورية العربية اليمنية الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والامين العام لانهاء احتلال حكومة جنوب افريقيا العنصرية لاقليم ناميبيا وادانتها المتكررة لحكم الاقلية البيضاء في روديسيا . كما رحبت الجمهورية العربية اليمنية ، بصفة مبدئية ، بمشروع الدول الفريية الخمس الاعضاء في مجلس الامن حول ناميبيا ، تؤكّد في نفس الوقت بأن خليج والفس جزء لا يتجزء من ناميبيا ، فانها تستنكر المؤامرة التي يدبرها حكم ايان سميث العنصري تحت ستار ما يسمى التسوية الداخلية لتزييف ارادة الشعب الزمبابوي في الاستقلال وحكم الاغلبية . كما اننا نحذر من أن موقف حكومة بريتوريا المتعننت بشأن منح الاستقلال لناميبيا واستمرار حكم الاقلية

المنصرى في روديسيا الجنوبية سيكون السبب المباشر لأى تفجر في الموقف والتجاء شعب ناميبيا والشعب الزمبابوى الى مواصلة الكفاح المسلح لنيل حريتهما واستقلالهما الوطني ووحدة أراضيها .  
ومن هنا فان حكومة الجمهورية العربية اليمنية ترى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) والدفع بالمجهود السلمي في اطار الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا والحفاظ على وحدته الاقليمية . كما يناشد بريطانيا باعتبارها السلطة الادارية في روديسيا الجنوبية ، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في وضع نهاية لحكم ايان سميث اللاشعري ونقل السلطة الى الممثلين الشرعيين للشعب الزمبابوى .



كما أن الجمهورية العربية اليمنية تؤيد جهود سعادة الأمين العام لتسوية مشكلة قبرص بصورة تضمن سلامة مواطني الجزيرة ووحدة أراضيها واستقلالها وحيادها وتعترف بحقوق متساوية لابناء المطائفتين من قباضة يونانيين وأتراك .

ولقد شاركت الجمهورية العربية اليمنية بفعالية وإيجابية في كافة دورات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتانين البحار ، كما شاركت قبل ذلك بالأنشطة التحضيرية للمؤتمر من خلال عضويتها في لجنة الاستخدام السلمي لمقبعان البحار ، في سبيل انجاز اتفاقية عالمية عادلة ومقبولة تنظم البحار عموما ، على شكل يتفق والمتطورات الدولية المعاصرة .

وفي نهاية الدورة السادسة التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٣ أيار/مايو الى ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، انتهى المؤتمر الى ما أصبح يعرف " بالنص المركب غير الرسمي المتفاوض " ، وقد عبر وفد بلادى في هيئته عن عدم رضاه لبعض المواد في النص ، وخاصة الجزء المتعلق بالملاحة عبر المضائق الدولية ، حيث أتى النص ليمنال من حقوق السيادة للمدول التي لديها مضائق تقع في بحرهما الاقليمي . ومع ذلك فقد واصلنا حضور المؤتمر على أمل الاتفاق على نصوص متوازنة ترعى حقوق كافة الاطراف .

وقبل نهاية الدورة السابعة الستائفة التي انتهت في الشهر الماضي في نيويورك ، واجه المؤتمر ضربة قاصمة تمثلت في النية التي عبرت عنها بعض الدول الصناعية في اصدار تشريعات انفرادية تربي الى البدء في استغلال قيعان البحار فيما وراء حدود المولاية القومية . وبصفتنا أعضاء في مجموعة دول الـ ٧٧ ، فاننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيس المجموعة في الجلسة العامة للمؤتمر بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، مؤكدين من جديد ضرورة الالتزام باعلان المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٤٩ (د - ٢٥) ، الذي يعتبر تلك المنطقة تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء .

في آواخر نوفمبر الماضي عقد في صنعاء أول مؤتمر اقتصادى دولي لمناقشة الخطة الخمسية للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية ويسعد وفدنا أن يتوجه بالشكر والامتنان الى الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم والى أسرة الأمم المتحدة على تعاونهم ومشاركتهم في انجاح ذلك المؤتمر .

ان قضية التنمية هي في نظر حكومتنا المهمة الرئيسية الاولى ، فمنذ أن تحقق الاستقرار عام ١٩٧٠ بعد ثماني سنوات من المعاناة والمقلاق اتجهت الجهود كلها نحو القضاء على مظاهر التخلف

الاقتصادى والاجتماعي . ولهذا المفروض حشدت المطاقات والامكانيات البشرية والمادية في سبيل التنمية . وفي عام ١٩٧٣ أعلن البرنامج الانمائي الثلاثي كبداية لمرحلة جديدة تقوم على التخطيط لمستقبل التنمية وحقق البرنامج الثلاثي نموا سنويا بمعدل ١٢٦ في المائة في مجمل الانتاج القومي . أما بالنسبة للمخطة الخمسية التي تقدر اعتماداتها بمبلغ ١٦٧ مليار ريال يمني والتي يوليها الأخ الرئيس على عبد الله صالح والحكومة اهتماما خاصا ، فقد استهدفت تحقيق المهمات الأساسية التالية : وعلى مدى سنوات المخطة :

أولا - بناء قاعدة للاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو الاعتماد على الموارد المحلية للتنمية .

ثانيا - تطوير نظام متكامل للمتعلم والتعليم والتدريب .

ثالثا - تشييد الميناءات الاساسية في قطاع المواصلات والمطرقات .

وأما على المستوى السياسي فان بلادنا تشهد تطورا هاما في حياتها الدستورية ، وتحرص القيادة السياسية على استمرار التجربة الديمقراطية ممثلة في مجلس الشعب التأسيسي وتطويرها كي تلمي طموحات شعبنا وتطلعاته الى الحياة الديمقراطية الأصيلة .

وعلى المستوى الخارجي تحتفظ اليمن بعلاقات ودية مع جميع الاشقاء والاصدقاء حيث تتسم سياسة الجمهورية العربية اليمنية بروح الاتزان والمسؤولية ومحاولة حل خلافاتها عن طريق الحوار المصادق ، وفي نفس الوقت ترفض أى محاولة للمتدخل في شؤونها الداخلية أو تصدير المتاعب للاخرين . ان بلادى وهى تعمل من أجل تحقيق الرخاء والاستقرار لشعبها تدرك مسؤوليتها تجاه القضايا الدولية ، وتسعى جاهدة بالتعاون مع الاشقاء والاصدقاء لاحتواء الخلافات الاقليمية التي كثيرا ما تكون مصدرا للمقلق وتعتبر تهديدا للامن والسلام الدوليين .

وتنطلق الجمهورية العربية اليمنية في مسلكها تجاه هذه القضايا والالتزامات من ايمانها بمبادئ الميثاق ، وحرصها على ان تظل الامم المتحدة مع توفرا لارادة الجماعة هي الجهاز الافضل لمناقشة أكثر القضايا تعقيدا وهذا ما يدعونا الى التأكيد على ضرورة دعم الدور الذي تقوم به الامم المتحدة لمناصرة قضايا الشعوب في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير تحقيقا للآمال التي تسراود جيلنا في أن يسود العدل والسلام والاستقرار في انحاء المعمورة جمعاء .

السيد رثاء المدين (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة عن

وقد بلادى أود في المقام الأول ان اهنئكم على انتخابكم رئيسا للمدورة الثالثة والثلاثين للمجمعية العامة ، ان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع لهو تحية لكم ، ياسيدى ، شخصيا ، كما انه تحية للمدور البناء والايجابي الذى تلعبه بلدكم كولومبيا في عمل الأمم المتحدة ، وأرجو لكم كل نجاح في مهمتكم وأؤكد لكم ان وفد بلادى سيقدم لكم أقصى تعاون من جانبنا .

وأود ايضا ان انقل تهانينا وتقديرنا العميق لسلفكم سعادة لازار موييسوف الذى ترأس مداولات الدورة الثانية والثلاثين للمجمعية العامة وكذلك المدورات الاستثنائية المهمة للمجمعية العامة بامتياز واخلاص وكفاءة . ان اسهامه المبارز في انجاح هذه المدورات قد حظى باعجابنا العميق .

ان وفد ماليزيا يرحب بحرارة بقبول جزر سليمان في عضوية هذه المنظمة باعتبارها العضو رقم ١٥٠ في منظماتنا . ان حصول هذا البلد على الاستقلال في تموز/يوليه من هذا العام لهو بادرة طيبة بالنسبة للمناطق المتي لا تحكم نفسها والمتي ستبرز وتتخلص من اغلال الاستعمار . وهو تحية أيضا للمدور السهام الذى لمعبته الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار وان وفد بلادى يتطلع الى تعاون وثيق مع وفد جزر سليمان في اطار منظومة الأمم المتحدة وفي خارجها .

جرت العادة بالنسبة لنا عندما نأتي الى هنا كل عام أن نستعرض منجزاتنا ونعبر عن آرائنا حول الموقف الدولي الراهن وبالرغم من اننا قد شهدنا بعض تطورات ايجابية في بعض المجالات الا ان المحصلة النهائية بشأن الموقف الدولي ما تزال لسوء الحظ أكبر في جانبها المدين . فما يزال العالم مثقل بالمنازعات والمعداوات وعدم الثقة والفقر والتخلف . ان جدول الاعمال المعروف علينا مثل مرة أخرى بقضايا ملحة لها أبعاد خطيرة وتعكس اساسا ، مواقف تتسم بعدم الاستقرار وفي بعض المجالات شعورا بالاحباط . وفي الواقع فان البلدان غير المنحازة في مؤتمرها الاخير في بلغراد بيوفوسلافيا أوضحت موقف الازمة العامة في العالم اليوم في الوقت الذي نواجه فيه مرة أخرى أخطار عودة سياسات الحرب الباردة واستمرار زيادة التوتر والمنازعات .

ان عملية الوفاق والسلام العالمي ، ما زال يهدد هما اتساع شقة الخلاف بين الكتلة ، والتنافس ، وتصاعد التسلح ، ونحن غير واهمين فيما يتعلق بالعقبات التي تقف في طريق جهود هذه المنظمة ، لوقف هذا التطور الخطير ، فما يزال هناك التوتر وعدم الثقة والشكوك التي تراكمت عبر السنين من السلبيات المتبقية من حربيين عالميتين . وبالرغم من ان هذا هو الموقف الحقيقي الا انه لا يجب أن يفت في عضدنا ما فشلنا في تحقيقه ، ويجب بدلا من ذلك أن نفترف بعمق من فيض نوايانا الحسنة ، بحماس متجدد ، وان نكرس جهودنا من أجل السعي الى ايجاد حلول دائمة للمشكلات الملحة التي ما تزال تحيط بنا .

ونحن نبدأ الدورة الثالثة والثلاثين ، يحق لنا أن نشعر بالارتياح من الاتجاهات الايجابية التي برزت اثناء العام ، فمن ناحية فقد اتسمت مداولاتنا بالرغبة في ارضاء بعضنا البعض عن طريق روح التسامح والتفاهم وقد اثبتنا انه عن طريق استمرار الحوار الدائم الذي نجريه يمكن لنا أن نعمل بانسجام بدلا من العمل في فرقة . ويبدو اننا الآن على طريق حقبة جديدة من التعاون الدولي الايجابي .

وفي هذا العام وحده ، عقدت الجمعية العامة دورتين استثنائيتين هامتين ، اسفرتا عن قرارات دفعت التعاون الدولي والتفاهم الدولي قدما الى الامام ، ان قرارات الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح تعطينا مزيدا من الامل في أن السلام والا من العالميين سيتدعمان عن طريق بداية عطية نزع سلاح حقيقي . والواقع ان هذه التطورات الايجابية تعكس الادراك العالمي بشأن

محفل الامم المتحدة يتيح لنا أفضل الامال لايجاد حل للمنازعات والمشكلات الدولية . وكما أوضح الامين العام في تقريره ،

” ان بعض مشاكلنا الكبرى لا يمكن حلها الا بالعمل متعدد الاطراف . . . والامم

المتحدة يمكنها اذا استخدمت على الوجه الصحيح ان تكون اداة للتغلب على كثير من

الشعور بعدم الثقة وعدم الامن الذي يجعل العديد من المشاكل الدولية غير قابل للحل ” .

(A/33/1, p.3)

يجب ان نقبل ان السعي من أجل اقامة السلام والأمن العالميين هو في النهاية عملية

ديناميكية ، وانه عن طريق التعاون الحقيقي والتفاهم والتسامح نستطيع أن نبحث عن حلول دائمة

للمشكلات الدولية ، وفي الواقع فان اهمية هذه العملية يجب ألا نقلل من شأنها ، وان وفد بلادى

يأمل في أن تكتسب هذه العملية قوة دافعة جديدة في هذه الدورة الثالثة والثلاثين . ومن ناحيتنا ،

أود أن اسجل التزام حكومة ماليزيا بتشجيع هذه العملية حتى نستطيع أن نحقق بنجاح الاهداف

والمقاصد التي وضعتها الامم المتحدة .

وفي الواقع ، فان استمرار عملية التعاون أصبحت أكثر الساحة في مجالات المشكلات الخطيرة

مثل الشرق الاوسط والجنوب الافريقي . ففي الشرق الاوسط كان السلام عسير المنال على الشعوب

هناك لفترة طالت . انه موقف مأساوى سبب ويلات لا مثيل لها للكثيرين . وبالتأكيد ، فان الواجب

على المجتمع الدولي الا يترك بابا الا رطرقه في البحث عن ايجاد حل دائم وشامل يمكن أن ينهي

معاناة الشعوب ويمكنها من العيش في سلام وأمن .

وفي هذا الاطار فان حكومة بلادى ترحب بأية مبادرة تهدف الى تحقيق ذلك . وان نعمل

ذلك فاسمحوا لي أن أؤكد من جديد موقفنا هنا ، في أن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة لا يمكن

تحقيقها الا اذا اقيمت أولا على الانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من كل الاراضي العربية

المحتلة ، وثانيا على أساس تحقيق الحقوق الثابتة التي لا تنازع للشعب الفلسطيني بما في ذلك

حق تقرير المصير . كذلك فاننا نعتبر انه من الضروري لاسرائيل ان تمتنع عن تغيير الخصائص

الطبيعية والسياسية والثقافية والدينية والسكانية للمناطق المحتلة .

وفي مؤتمر القمة الاسلامي التاسع لوزراء الخارجية الذي عقد في داكار بالسنغال في نيسان / ابريل من هذا العام فان موقف المؤتمر كان واضحا . ان استمرار اسرائيل في الاحتلال غير المشروع للاراضي العربية وخاصة مدينة القدس ، لا يمكن قبوله . ان مدينة القدس المقدسة عزيزة بصفة خاصة على كل البلدان الاسلامية ، وهي حبيبة الى قلوب المسلمين في كل العالم ، وأي اجراء من جانب اسرائيل لتغيير الطابع الاسلامي العربي لهذه المدينة وتدنيس المقدسات الاسلامية فيها يجب ادانته .

ان الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية ما يزال يحتل مكانا عاليا في أولويات جدول أعمال الامم المتحدة . ومن دواعي السرور ان هناك اعترافا عالميا بالحاجة الى مزيد من الاجراءات الجازمة للقضاء على هذا الموقف المتناقض في وقتنا هذا . ان عطية تصفية الاستعمار تكتسب طابعا أكثر الحاحا ونحن نواجه محاولات غير رحيمة من جانب نظم استعمارية لترسيخ نظام حكم الاقلية . ففي الجنوب الافريقي ما يزال الشعب هناك محروما من حقوقه وحرياته الاساسية وحقوقه في تقرير المصير والاستقلال . ان المحاولات التي تهدف الى انهاء ذلك الموقف غير المقبول في ناميبيا ، وزمبابوي وجنوب افريقيا قد احبطت نتيجة لسياسات اكثر قمعا من جانب نظم حكم الاقلية العنصرية هناك .

لقد كنا نتطلع هذا العام الى استقلال ناميبيا . ولكننا مرة أخرى نواجه حكما عنصريا متفطرسا عنيدا في جنوب افريقيا عازم على تعويق جهود الامم المتحدة من أجل تحقيق نقل السلطة بطريقة سلمية الى الاغلبية ، وتحقيق الاستقلال في ذلك البلد . ان قرار جنوب افريقيا بالمشروع في اجراءات انتخاباتها في ناميبيا متحديا بذلك الامم المتحدة ، يشكل عقبة خطيرة أمام احراز تقدم في مقترحات التسوية التي تم الاتفاق عليها . وبالتأكيد لا يمكن أن يكون هناك استقلال حقيقي مالم يتضمن اشتراك منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) .

اننا نأسف لهذه التكتيكات التعويقية التي توضح بجلاء أن النظام العنصري ليس على استعداد للتخلي عن قبضته غير الشرعية على تلك المنطقة . وازا ما أصرت جنوب افريقيا على ذلك ، فيجب على مجلس الامن أن يتخذ موقفا جازما لفرض عقوبات الزامية كاملة . وفي رأى وفد بلادي فان اقتراحات الامين العام لانشاء مجموعة الامم المتحدة للمساعدة على الانتقال تشكل أفضل وسيلة

لضمان نقل السلطة في المنطقة وصولا الى الاستقلال . اننا نؤيد بالكامل هذه الاقتراحات الواردة في قرار مجلس الا من ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) والتي تمت الموافقة عليه مؤخرا .  
وفي الواقع ستكون مأساة اذا لم تعط جنوب افريقيا في هذه المرحلة ، آذنا صاغية واذا ما رفضت التعاون مع الامم المتحدة لبدء اجراءات المحافظة على السلام في ناميبيا . اننا ندعو جنوب افريقيا ان تبدي حسن نية سياسية وان تساعد على حصول ناميبيا على الاستقلال في اطار قرار مجلس الا من حتى يستطيع شعب تلك المنطقة من التمتع بحقوقه المشروعة التي حرم منها لوقت طويل .

وفي جنوب روديسيا فان التسوية الداخلية الزائفة من جانب نظام حكم سميت العنصرى لا يمكن ان توفر حلا للمشكلة ما لم تكن مبنية على رغبات الاغلبية السوداء ، بما في ذلك الجبهة الوطنية . ان ما يسمى بالتسوية ليس الا مجرد خطة متعمدة تهدف الى تدعيم حكم الاقلية العنصرى ونحن نرفض هذا العمل المخادع . فلا يمكن ايجاد حل دائم للمشكلة الا اذا تحقق حكم الاغلبية حتى نكفل حق شعب زيمبابوى في تقرير المصير والعدالة والمساواة والحرية .

في جنوب افريقيا ، لا توجد علامة ظاهرة على حدوث تغيير في سياسة الفصل العنصرى للنظام العنصرى . بل على العكس من هذا فان هذا النظام قد زاد من أعمال القمع وأقام البانتوستانات التي تهدف الى حرمان شعب المنطقة من جنسيته وحقوقه المشروعة . وفي الواقع ، ان هذا الموقف هو موقف مأساوى ، نجد فيه ملايين البشر لا يتمكنون من التمتع بالحقوق المخولة لهم بحق الميلاد بحيث يعيشون في سلام وعدالة ومساواة . والمؤتمر العالمى الأخير لناهضة العنصرية والتمييز العنصرى قد أدان الفصل العنصرى بأقوى صيغة ، ودعا الى اتخاذ المزيد من الاجراءات الدولية المحددة للقضاء على هذا الشر من بيننا . وقد كان من رأى وفد بلادى دائما أن أى اجراء لا يتضمن عقوبات اقتصادية ، بما في ذلك حظر البترول ، لن يكون اجراء فعالا لتغيير سياسة نظام الحكم في جنوب افريقيا . يجب على مجلس الأمن أن ينظر على وجه السرعة في تطبيق هذه العقوبات الالزامية قبل أن ينفجر الموقف ويتحول الى عنف سافر .

في ميدان نزع السلاح ، مشكلة تصعيد سباق التسلح ما تزال تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين . ان المبادئ والأولويات في مفاوضات نزع السلاح التي وضعتها الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح يجب أن تنفذ في أسرع وقت ممكن . ونأمل في أن تتمكن الأجهزة الخاصة بالمداولات والمفاوضات التي انشأتها الدورة الاستثنائية من اعطاء الأولوية لوضع الاجراءات التي توقف سباق التسلح المهدد للموارد ، وايقاف تجارب الأسلحة النووية ، وخفض تكديس الأسلحة النووية بما يؤدى الى القضاء عليها بالكامل . واعتقد اننا في حاجة الى اتخاذ اجراءات عاجلة بشكل متعدد الأطراف ، عن طريق اتخاذ اجراءات منسقة من جانب الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الأولى في هذا الميدان ، وعلى أساس ثنائي ، وخاصة بين الدولتين العظميين المالكين للأسلحة النووية ، في اطار مفاوضات سولت . وفي الواقع ، فاننا نعيش في عالم ضيق ، والموارد التي يمكن أن تتوفر من تقليل الانفاق العسكرى يمكن أن توجه بطريقة نافعة الى التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية . ونحن نتطلع الى ابرام مبرك لاتفاقية للحظر الشامل على الأسلحة والسى المفاوضات التي تبدأ عملية نزع السلاح الحقيقي ، وخاصة نزع السلاح النووى ، حتى نستطيع أن نعيش في عالم متحرر من خطر دائم يهدد بالدمار .

اسمحوا لي بعد ذلك أن انتقل الى بحث الموقف في الجزء الذى توجد فيه بلادى ، منطقة



جنوب شرق آسيا ، فان ماليزيا بالاضافة الى شركاء آخرين في منطقة جنوب شرق آسيا ، ملتزمة بقوة بتشجيع الصداقة والتفاهم والتعاون بين بلدان جنوب شرقي آسيا . ونحن نؤمن بأنه عن طريق التعاون الاقليمي الحقيقي يمكن أن نزيد من جهودنا ، وان نزيد من مواردنا لتحقيق الرفاهية لشعبونا . ودول جنوب شرق آسيا ملتزمة بالتعاون الاقليمي ، وبتحويل هذا المفهوم الى واقع عملي . ونحن لا نقدر فقط الظروف التي يمكن أن تؤدي الى مزيد من التفاهم ، ولكننا أيضا نضع في اعتبارنا الاعتبارات التي تحقق السلام والأمن على المدى الطويل ، وهذا سيكون لصالح كل البلدان في هذه المنطقة . هذه مهمة يجب أن يشارك فيها الجميع . ان مشاركة جميع البلدان في منطقة جنوب شرق آسيا لازمة الآن في الموقف الراهن ، فعن طريق التعاون وحده نستطيع أن نعمل بطريقة متضافرة ونخطط من أجل تحقيق التطور السلمي ، لتحقيق الرخاء والاستقرار في جنوب شرق آسيا ، وذلك لرخاء شعبها أيضا .

تلتزم ماليزيا أيضا بانشاء منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . ان العودة الى ظروف السلام والاستقرار في المنطقة ستكون اسهاما هاما في تحقيق مثل هذا المفهوم . ونحن نؤمن بأن انشاء مثل هذه المنطقة المتحررة من التدخل الخارجي والخصومة بين الدول العظمى سيؤمن للاقليم سلاما واستقرارا دائمين . ان الدورة الاستثنائية الخاصة بنزع السلاح فيما نذكر قد لاحظت اهتمام بلدان الاقليم بانشاء مثل هذه المنطقة في جنوب شرق آسيا . وفي الواقع فان هناك تأبيدا متزايدا لهذا الاقتراح . ونحن واثقون من أن بحث الموضوع سوف يؤدي الى مزيد من التقدم نحو تحقيقه .

هناك مهمة على نفس القدر من الأهمية ، ان لم تكن أهم ، في السنوات القادمة للأمم المتحدة ، وهي أن تهتم بالكامل بالمشكلات الاقتصادية الدولية ، وذلك بالابقاء على قوة الدفع للحوار بين الشمال والجنوب ، حتى يمكن التوصل الى ايجاد حلول لهذه المشكلة . ومن ثم فاننا نتوقع من الأمم المتحدة باعتبارها محفلا دوليا أن تشترك عالميا في عملية مفاوضات عالمية تتعلق باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . وحكومة بلادي ملتزمة به التزاما كاملا . ولهذا السبب فان وفد بلادي يؤكد من جديد تأييده الكامل للتفويض المعطى للجنة الجامعة بشأن انشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ويجب على هذه اللجنة الجامعة ألا تفشل في مهمتها لانه لا يوجد بديل آخر داخل نظام الأمم المتحدة ، اذا أردنا للأمم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا ودورا مجديا وأن تسهم بطريقتهم ايجابية في تشجيع التكافل الاقتصادي العالمي . ورغم القبول بأهمية ومقيمة المشاركة على قدم المساواة في التعاون الاقتصادي الدولي ، فانه لم يمكن احراز الا تقدم قليل من الناحية العملية نحو تنفيذه . هذه الحالة غير المرضية وكذلك الحاجة الى احراز تقدم حقيقي في مجالات أخرى تتعلق باقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي مصدر قلق خطير بالنسبة للبلدان النامية ؛ وقد انعكس ذلك في اعلان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ الذين اجتمعوا في نيويورك في ٢٩ أيلول / سبتمبر . ان الصعاب التي عانت منها البلدان النامية ازادت نتيجة لحالة الانكماش في الاقتصاد العالمي ، والذي حدث اساسا نتيجة للسياسات الاقتصادية المتباينة وغير المنسقة التي تسير عليها الدول المتقدمة صناعيا ، دون ايلاء أية اعتبارات لمصالح البلدان النامية . ومما يدعو الى السخرية ما كان يحدث وما يحدث على مسرح الاقتصاد الدولي خلال السنتين الاخيرتين ، لقد كان يتم ذلك بالتعارض المباشر مع كل ما تطالب به الدول النامية وتتوق الى تحقيقه .

في رأى وفد بلادي ، هناك طريق واحد نستطيع به جميعا أن نتغلب على المشكلات المسؤولة عن الموقف الفوضوي في الاقتصاد العالمي . هذه الوصفة السحرية ليست الا احداث تغيير هيكلي اساسي في النمط الهالي للعلاقات الاقتصادية الدولية . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ولتحقيق هذا الهدف ، فاننا نحث البلدان المتقدمة على أن تظهر الارادة السياسية الخالصة الحقيقية ، الأمر الذي لم تفعله سابقا ، وان تقطع على نفسها التزاما قاطعا بالتفاوض بطريقة جادة ومجدية مع الدول النامية من أجل الوصول الى اتفاقات لصالح الطرفين بالنسبة للقضايا العديدة التي ظهرت في الحوار بين الشمال والجنوب بغية ايجاد حل دائم لها .

هناك قضية تهم وفد بلادي بطريقة مباشرة وهي انشاء صندوق مشترك ، وكذلك البرنامج المتكامل للسلع ، وأهمية ذلك بالنسبة لغالبية البلدان النامية لا تحتاج الى مزيد من الايضاح . ونحن نأمل في أن استئناف مؤتمر المفاوضات حول الصندوق المشترك والمقرر عقده في الشهر القادم سوف ينتهي بنجاح باتخاذ قرار من أجل التشكيل السريع لهذا الصندوق .

تتعلق المسائل الاخرى التي على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، ونقل الموارد بطريقة حقيقية للبلدان النامية ، ومشكلة الدين والمواد الغذائية للبلدان النامية ، وتحويل منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة الى وكالة متخصصة واعادة تنظيم النظم النقدية الدولية والاستعداد الملائم لاستراتيجية التنمية الدولية الجديدة .  
ونأمل أن تتمكن المفاوضات حول هذه المشكلات في المحافل المعنية ، من احراز تقدم حقيقي في أقرب وقت ممكن قبل ١٩٨٠ حتى تكفل النجاح للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في هذا العام .

السيد عبد الله كونتيه ( سيراليون ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس، اسمحو لي ، باسم وفد سيراليون ، ان أعرب لكم عن أحر تهانينا بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . انكم تقومون بهذه المهام الكبرى مستعينين بخبرتكم الكبيرة كما انكم ، تمثلون بلدا وهو كولومبيا ، واقلية هو امريكا اللاتينية ، أتيح لهما أن يساهما في ارساء القواعد التي يسير عليها مجتمعنا الدولي في بحثه عن عالم أفضل . ولذا فنحن واثقون من انكم ستنهضون بهذه الاعباء بما يلزم من حكمة وطول أناة .

واسمحو لي ايضا ان أعرب لكم عن مدى تقدير حكومة سيراليون للدور الذي لعبه سلفكم سعادة السيد لازار مويوسف ، رئيس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . فقد كانت مهمته ثقيلة ولاشك ، حيث تعيّن عليه ان يرأس ليس فقط الدورة العادية الثانية والثلاثين ، وانما ان يرأس الى جانبها ايضا ثلاث دورات استثنائية . وهي مهمة قام بها بدقة ولباقة ، وأدارها بحكمة وبصبر ، واننا لمدينون له بالكثير .

ان منظمة الامم المتحدة ، التي انشئت منذ ثلاثة وثلاثين عاما انما تمثل أحدث وأهم المحاولات التي يقوم بها الانسان واكثرها تعقيدا ، وذلك لايجاد محفل ملائم يتم فيه تنسيق السياسات والمصالح والاعمال بين مختلف الدول التي يتكون منها العالم . وفي نطاق هـذا الجهود ، نلتقي هنا كل عام لتقييم التقدم المحرز والتقدم الذي يتوقع احرازه .

وقد تميز البحث عن هذا الهدف بجهود وباختلافات ومعاونة ، ولدت في بعض الاحيان القنوط والتشاؤم ، بل وبعثت احيانا اخرى على الشك في مدى جدوى هذه المنظمة نفسها . كما واجهت المنظمة المنافسات التي ترتبت على الحرب الباردة ، وغيرها من قوى الشقاق والخلاف .

ان منظمنا ، وهي قائمة في خضم حركة المد والجزر ، المؤلفة من حقائق السياسة الدولية والتي تحركها التكتلات العسكرية والايدولوجية المتعددية ، قد اضطرت الى ان تتراجع تراجعاً تكتيكياً ازاء هذه المسؤوليات الاساسية فيما يتعلق بالامن الجماعي . وكذلك فان منظمنا ، مستمدة حيويتها من أحكام الميثاق ، ومستمدة قوتها من توافق المعنى الذي أعطى لتجديداتها وممن شخصية وصفات وطبيعة كبار ، قادتها قد تغلبت على جميع المحاولات وعملت على تطوير العلاقات بين الدول من المواجهة الى التعاون والى سمي متزايد من أجل رفاهية الفرد . ان هـذا

التحول يمثل في نظرنا أهم ثناء يوجه الى منظمة الامم المتحدة في هذه الذكرى الثالثة والثلاثين لانشائها .

والى جانب هذا الجهد الرامي الى التعاون ، ومستمدة مرة أخرى الهامها من الاحكام الواردة في الميثاق ، فان الجمعية العامة بموجب قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ - والذي أصبح مشهورا الآن - قد حولت حق الشعوب في تقرير المصير الى مستوى العقيدة التي تبرر عملية تصفية الاستعمار .

واليوم ، وبعد ثلاثة وثلاثين عاما ، تمثل جيلا كاملا ، فقد خفّت حدة الحرب الباردة ، ويجب ألا نكتفي بذلك ، بل ينبغي ان نضع حدا نهائيا لها . كما اصبحت التنمية الاقتصادية هي الهدف الاساسي ، واصبح القضاء على الاستعمار والعنصرية هدفا رئيسيا .

في هذه الروح ، وعشية الذكرى الثالثة والثلاثين لهذه المنظمة ، فان وفد سيراليون يرحب اليوم بانضمام جزر سليمان الى مجتمع الدول ، ونحن نهنيء شعب جزر سليمان وحكومتها ، ونحسب بصفة خاصة هذا الانتقال السلمي من وضع الدولة المستعمرة ، الى وضع الدولة المستقلة ذات السيادة . ومع ذلك ، فاننا نرى انه ينبغي الاشارة الى انه في نهاية هذا القرن العشرين ، لا تزال هناك دول تسعى الى التخلص من نير السيطرة الاستعمارية ، مما يثبت ان هناك مناطق في العالم لا يزال الانسان فيها مستعبدا من قبل أخيه الانسان .

وتعتبر حكومتي أنه من دواعي القلق الشديد ، عدم استفادة الجنوب الافريقي من تسوية مشاكل العنصرية والاستعمار ، تلك التسوية التي تدعو منظماتنا اليها كل عام . ان المشاكل العنصرية في الجنوب الافريقي لا تزال دون حل رغم ما توصي به منظماتنا في كل عام . ان بروز السيد بيتر بوتسا ، وهو من أشد وأقسى دعاة الفصل العنصري كرئيس لوزراء حكومة جنوب افريقيا لا يعني في نظرنا الا تعزيزا جديدا لمعاقل العنصرية . واذ كانت هذه الشخصية ستواصل انكارها لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، على الملايين من الافريقيين السود الموجودين في هذه المنطقة ، لايمان تلك الشخصية الخاطيء بتفوق عنصر على الآخر ، فان الخطر الذي شكله دائما هذا النظام على السلم والامن الدوليين ، سيتخذ ابعادا أكبر وأكثر بشاعة .

ان حكومة جنوب افريقيا بمواصلتها احتلال ناميبيا ، وبرفضها سحب جميع قواتها من هذا

الاقليم دون قيد أو شرط ، ويتصميمها على انتهاك صارخ لسلامة تراب شعب ناميبيا ، فانها تزيد من خطورة وضع يكاد يؤدي اليوم الى مجابهة عنيفة .  
 ومرة أخرى ، فان على الجمعية ان تنظر في موقفها تجاه جنوب افريقيا ، على أساس من حوادث جرت خلال العام المنصرم ، وما توفر لدينا من معلومات بشأنها . ويتعين على الجمعية العامة ان تدين قرار حكومة جنوب افريقيا بمواصلة تنفيذ خططها الخاصة بما اسماه استقلال ناميبيا .  
 واذا كانت جنوب افريقيا تزعم انه يمكنها ان تخدع الرأي العام العالمي ، فذلك لانها تعلم ان لديها عملاء سافرين او مستترين في بعض الاوساط . والى جانب ذلك هناك عدد كبير من الشركات التي خرقت الحظر المفروض من قبل الامم المتحدة على هذا النظام ، ومن بين هذه الشركات نسبة كبيرة مسجلة في بلدين اثنين فقط .

وانني اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب عن تأييد حكومة سيراليون للقرار ٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذي اتخذته مجلس الامن فيما يتعلق بناميبيا . وهذا القرار في نظرنا يمثل خطوة جديدة في سبيل التسوية السلمية في ناميبيا ، وانتقالها الى دولة مستقلة . واننا لواثقون من انه ، اذا وافقت الاطراف المعنية على هذا القرار ، فان ناميبيا كدولة مستقلة وذات سيادة ستحتل مقعدها معنا هنا في السنة القادمة ، وان على نظام جنوب افريقيا ان يدرك أن المجتمع الدولي قد تصهـد بتسوية هذه المشكلة وتحقيق هذا الهدف . ومع ذلك ، اسمحوا لي سيادة الرئيس ، ان اؤكد مرة اخرى تأييدنا لمنظمة سوابو ، التي نرى فيها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .  
 ان استمرار النظام غير الشرعي لايان سميث في روديسيا يمثل مشكلة معقدة هي جزء من الوضع المضطرب في جنوب افريقيا ، وهي موضع اهتمام منظماتنا منذ سنوات طويلة . وما كان يوسعنا ان نتوقع ان اعلان الاستقلال الصادر من طرف واحد في ١٩٦٥ ، والذي ادين ورفض بالاجماع العام من قبل المجتمع الدولي سيدوم كل هذه الفترة .

ان وفد بلاوى قد أعلن ، في السنة المنصرمة ، عن شكوكه في امكانية تحقيق " التسوية الداخلية " التي كان يفكر فيها ايان سميث آنذاك . ورغم حكم البشرية المستتيرة فقد تم اقرار تسوية داخلية على استعجال . وكما سبق أن قلنا ، فان هذا الاقرار يندرج بكارثة وحرب ، وبدلا من أن توقف هذه التسوية الحرب ، فان العنف قد ازداد وازداد سفك الدماء . وان مسؤولية تدهور الوضع تقع على عاتق ايان سميث وعملائه .

ومما يؤسف له أن نستمتع الى وزير خارجية بريطانيا ، وهو يعلن هنا في الأسبوع الأخير ، أن بريطانيا لم تؤيد أبدا روديسيا الجنوبية في هذا الاتجاه ، بينما تشير الحقائق والدلائل الى عكس ذلك . حقا ، لقد اهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة بناء على دعوة المملكة المتحدة ، باعتبار المشكلة من مسؤوليتها .

ونظرا للمعلومات الأخيرة فيما يتعلق بأنشطة بعض الشركات المتعددة الجنسية ، من الواضح أنه لو قامت المملكة المتحدة بمسؤولياتها في تطبيق العقوبات التي دعت اليها المجتمع الدولي ، لكان في الامكان القضاء على التمرد في روديسيا منذ وقت طويل .

اننا نؤكد من جديد أن حكومة سيراليون ستواصل دعمها للمكافحين من أجل التحرير . واننا لنشيد بالتضحيات التي تقدمها دول المجابهة من أجل كرامة الانسان وحرية .

انني لن أقوم هنا بحصر كل الأحداث التي وقعت أثناء السنة المنصرمة منذ أن عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة وجهة نظر حكومتي فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط . ان سيراليون قد تابعت ببإلغ الاهتمام الجهود التي بذلت من أجل البحث عن سلم دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط . وانني أعتقد أن المجتمع الدولي قد وضع آمالا في امكانيات السلم الكبرى التي خلقتها رحلة الرئيس السادات التاريخية الى القدس منذ سنة تقريبا .

ان سلسلة المفاوضات التي جرت على مختلف المستويات بين القادة الاسرائيليين والقادة المصريين قد أنعشت آمال العالم في السلم ، ولكن هذه الآمال والنتائج لا تزال غامضة . وأخيرا فان مؤتمر قمة كامب ديفيد الذي سمعنا الكثير بشأنه قد أدى الى ابرام اتفاقيات يفسرها المشاركون في هذا المؤتمر تفسيراً مختلفاً قبل أن تدخل هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ .

ويجب علينا أن نلاحظ أن السلام الشامل ما يزال غامضا اليوم كما كان منذ سنوات مضت .

واننا لنقدر الجهود المبذولة في كامب ديفيد حق قدرها والرامية الى تحقيق السلم في هذه المنطقة  
ولكننا نعتقد أن المشاكل المطروحة واسعة جدا وتتعدى ما فكر فيه المشاركون في كامب ديفيد .  
ان هذه الحقيقة التي لا شك فيها انما تبين ضرورة تعزيز الجهود من أجل السلم وضرورة  
توسيع قاعدة المشاركة في المفاوضات حول السلم في المستقبل ، وكذلك ضرورة ايجاد آفاق واسعة  
لهذه الجهود التي تتمثل في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن .

ان وفد بلادى يعتقد أن السلم وحدة متكاملة ، فاما أن نحافظ عليه بكامله ، أو نضحى به  
بكامله ، فليس هنا مجال لأنصاف الحلول . ولكي يكون السلم دائما ، ولكي يكون السلم عادلا ومشرفا  
فان اهتمامات جميع الأطراف وحقوقها الثابتة يجب أن تؤخذ في الاعتبار وأن تضمن ضمانا أكيدا .  
ان اعترافنا لاسرائيل بحقها في الوجود داخل حدود آمنة تابع من يقيننا بهذا الأمر . فان  
اسرائيل وحقها معترف به في الوجود تريد أن ترفض حق الفلسطينيين في الوجود ، وتريد أن تقضي  
على مطامح هذا الشعب وأن تعرضها للأوهام التي تترتب على المفاوضات المطاطة .

اسمحوا لي أن أقول أن قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ ينص على انشاء كيانين ،  
وبالتحديد ، دولة اسرائيلية ، ودولة فلسطينية عربية ، مع اعتبار القدس كيانا منفصلا . ومن رأينا  
أن احترام روح ونص هذا القرار هو مفتاح السلم في الشرق الأوسط .

لقد اعتقدنا دائما ، وانني أكرر هنا ، أن تحقيق اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية هو  
الوسيلة الهامة الوحيدة للوصول الى سلم دائم في الشرق الأوسط . واننا نعتقد أيضا أن استمرار  
الاحتلال الاسرائيلي لكل الأراضي العربية التي استولى عليها بالقوة لا يمكن الا أن يشكل عقبة في  
طريق السلم .

ولذلك ، ونحن نطالب بتحقيق سلم في هذه المنطقة ، وبينما نحن نشكر الجهود الحقيقية  
التي بذلت من جانب من قاموا بجهودهم في هذا السبيل ، فاننا نحذر بأن صياغة أى حل لتحقيق  
السلم في الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي  
تكوين دولة له .

أنتقل الآن الى المشاكل الخاصة بالتعاون الاقتصادي والناما ، وبصفة خاصة ، فانني  
سوف أتحدث عن تلك الموضوعات المتعلقة بالتكامل والتعاون بين الدول المختلفة . ان هذه الأمور



في اعتقادنا هي الأساس الذي نستطيع عن طريقه ايجاد حوار بناءً في الأمم المتحدة . وطبقاً لتقرير الأمين العام حول أعمال هذه المنظمة (A/33/1) ، الذي أشار الى النتائج التي توصلنا اليها في العام الماضي من أجل تحقيق نظام اقتصادى دولي جديد والتقدم الذي تم احرازه في الحوار بين الشمال والجنوب ، فان هذه الأمور لم تكن على المستوى الذى توقعناه بالنسبة لهذه الموضوعات .

ان هذه التجربة المحبطة التي نجد أنفسنا أمامها حيث نجد المشاكل التي تؤثر على القوى الاقتصادية ، والتزدد الذى وجدناه من جانب بعض الأطراف بالنسبة للصياغات المطلوبة وبعض التحفظات التي ظهرت ، قد ترجمت على أنها عقبات تقف في طريق التطبيق .

ان احدى النقاط التي نجد فيها بعض العوامل البناءة هي القرار الذى اتخذته الجمعية العامة ٣٢ / ١٩٧٤ ، واننا نشعر بالأسى لأننا لم نتمكن من تنفيذ هذا القرار ، رغم أننا قد شكلنا لجنة من أجل ذلك ، ولكن مع الأسف ، فان هذه اللجنة كانت أعمالها محدودة أو بالأحرى معدومة . ان تاريخ منظمنا توجد فيه أمثلة كثيرة لبعض المواقف حيث وجدنا العمل المباشر يتحول الى عمل غير فعال ، ورأينا كيف يحبط العمل لأن الأطراف المختلفة لها آراء متضادة تضع حلولاً للمشاكل العالمية في جو من القاء كل جانب اللوم على الآخر .

وعند ما برزت للأمم المتحدة كالعنقاء من حطام الحرب العالمية ، فان المجتمع الدولي قد عبر عن تصميمه على أن " يستخدم الأجهزة الدولية من أجل تحسين العوامل الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب " . ومنذ هذه السنوات الماضية ، فان كلمات الميثاق ، وعبارات القرارات والمقررات قد فسرت تفسيرات بقدر عدد المصالح ذات الصلة .

وعلاوة على ذلك ، فان الحاجة الى المقرارات الأولى بشأن تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى ؛ يبدو وانها تشير الى ان الدول المتقدمة كانت معنية بشكل أساسى بإعادة بناء قوتها الصناعىة ورخائها المادى فى شمال أمريكا وأوروبا المضربىة والميابان ، والتي يشار اليها باختصار فى حوارنا المحالى " بالمشمال " . واذ صحت أن المؤسسات التي اقترحت فى " بريتون وودز " كان المقصود منها هو إعادة تقوية العلاقات الاقتصادية التقليدية التي تسيطر عليها اقتصاديات السوق المتقدمة ، الا أنه لا يمكن أن نذكر أنه منذ هذه السنوات فان الجمعية العامة ومجلسها الاقتصادى والاجتماعى قد أعطيا بعض الاهتمام من أجل تحسين وتقدم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمشعوب العالم .

ان الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة قد سجلت محاولة لإعادة تأكيد مبادئ الميثاق والمتوسع فى تفسيرها لكي تشمل تشجيع تنمية اقتصادية دولية ذات مغزى . ان هذه المحاولة كانت غامضة غير حاسمة ولا محددة . وفى ضوء الخبرة فانه يمكن ان نرى أن المقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشر ، تدل على تقدم التفكير العام فى ذلك الوقت .

ورغم المتعهد والالتزام الذى ميز جهودنا ، فان استراتيجية التنمية الدولية لمعقد الأمم المتحدة الأولى للمتنمية - بل وأكد أن أقول لمعقد الأمم المتحدة الثانى للمتنمية - قد ظلت مجرد أمنية أكثر من كونها سياسة . ان التدفق الاجمالي الصافى للموارد المالية من الشمال الى الجنوب ، لم يكن يكفي لتحقيق الاهداف التي تضمنتها تلك الاستراتيجية ، ورغم ذلك فقد تحققت زيادة عامة فى النمو الاقتصادى خلال الثلاثين عاما الماضية . ولكن الآمال التي تولدت فى الستينات لم يتم تحقيقها خلال السبعينات ، واتسعت المفجوة بين الأمانى وبين المنجزات .

واسمحوا لى أن انتهز هذه الفرصة لكي أسجل امتنان حكومة سيراليون لحكومة المملكة المتحدة على قرارها بالمتنازل عن ديون أكثر البلدان الغنامية فقرا . وفى رأينا انه قرار فى المطريق الصحيح ، وينم عن روح عالية . وعلى نفس المستوى فاننا نعتدح ونشيد بتلك الدول التي فعلت ذلك من قبل .

ان اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) الصادر فى ١٩٧٤ بشأن الميثاق الحقوق والمواجبات الاقتصادية للدول ، قد زودنا بالأساس المصنوى الذى كنا نأمل أن يدعم برنامج العمل الذى صدر عن الدورة الاستثنائية السادسة والمدفعة التي وفرتها الدورة الاستثنائية السابعة . ان العديد منا كان يتطلع باغباط الى تحقيق ما كنا نعتقد انه بداية إعادة تشكيل الاقتصاد الدولى ،

من اجل توزيع أكثر انصافا للموارد المالية والمبشورية . وهنا أيضا فان انجازنا ، لم يرق الى مستوى آمالنا رغم ما ظهر من نية حسنة ، اختفت فيما بعد . ان التحفظات التي عبرت عنها بعض الوفود لدى اعتماد تلك المقرارات ، قد أدت الى المتردد من جانبها وقد أدى ذلك بدوره الى وضع المعوقات في الطريق .

وهذا يعني انه قد بدأ يظهر لنا ، نحن بلدان العالم الثالث النامي ، ان أحدا لا يمكن أن يثق كثيرا في رغبة الدول الصناعية الغنية في احداث اى تغيير ندى مغزى في احوال معيشة ونوع حياة شعوب البلدان النامية . ولذلك فان البلدان النامية تضع باستمرار استراتيجية من اجل الاعتماد على الذات من خلال التعاون الاقليمي .

ورغم هذا التقييم فان وفد سيراليون ما يزال يثق تماما في منظومة الأمم المتحدة وفي قدرتها على اعادة توجيه الجهود وتكثيفها في تلك المجالات التي نجحت فيها في تحقيق هدفنا ، وهو ضمان التنمية المعززة ذاتيا ، من أجل حياة أفضل وتطبيق واسع المدى لمزايا العلوم والتكنولوجيا . واسمحوا لي في هذا المقام ان أشير الى مؤتمر قانون البحار . ان البحار لا تزال هي احد الاحتياطات الأخيرة لموارد الأرض المتناقصة . والمهمة الأولى للمؤتمر الحالي لقانون البحار ، هي تحديد كيفية استغلال البحار بأسلوب نظامي من أجل منفعة المبشورية ككل . ويمثل المؤتمر في حد ذاته جهدا مصمما من أجل التعاون الدولي لموضع اطار قانوني دولي يحول دون نشوب صراع دولي في مساعينا لاستغلال البحار ومواردها . وفي ضوء هذه الخلفية ، ترى حكومة سيراليون ان أية محاولة لايجاد تشريع وطني ، من جانب واحد ، لاستغلال موارد قاع البحر تعد غير مفيدة وغير مناسبة ، بل تعد عملا يقوض من عمل المؤتمر نفسه ويعوق المنجزات التي تم الوصول اليها حتى الآن . ان مثل هذه المحاولة يجب في رأينا ان تهمل عن استحقاق .

لقد أتم المؤتمر أعماله ، الا أن نظام استكشاف واستغلال قاع البحر وتعيين الحدود الخارجية للبرصيف المقارى ، انما تمثل بعض المسائل الهامة التي ظلت بلا حل . ولذلك فان وفد سيراليون يطالب ببذل جهد تعاوني حقيقي من أجل ايجاد حل مشترك لها ، طبقا لروح اعلان كراكاس . ونحن نأمل في أن تسفر الممارسة الحالية عن ثمره مرضية ، لأن المفاوضات المطولة للاتفاق بشأن اتفاقية ما ، انما تشكل تبديدا كبيرا في موارد بلدان مثل بلدى .

وعلى مدى الثلاثين سنة الأخيرة ، فان منجزات الأمم المتحدة في مجال التنمية والتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، كانت متأرجحة . ومع ذلك فان وفد سيراليون على ثقة من أن التقدم لا يزال ممكنا ازاء انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . ومن الممكن احراز تقدم في اطار اللجنة الجامعة على أساس التقارب الواضح بين المصالح المشتركة ، مثل التكافل الذي يربط بين جميع الاقتصاديات ، والحاجة الى تحرير الممارسات في التبادل التجاري مع مراعاة مصالح البلدان النامية . وما يعد أكثر أهمية ، انشاء منصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي هذا العام ، وهو المنصب الذي تمخض عن عامين من المفاوضات الصعبة بشأن الطرق الممكنة لجعل بعض اجهزة الأمم المتحدة أكثر استجابة لحاجات ومطالب البلدان النامية . ومن وجهة نظرنا ، فان هذا يعتبر خطوة على الطريق الصحيح . ونأمل ان منصب المدير العام الجديد ، سوف يضمن قيادة فعالة لمختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ويود وفد بلادى أن يعرب عن أمله في أن يلقي هذا المنصب تأييد جميع الوكالات المعنية وان يمنح الفرصة لممارسة تنسيق شامل من خلال المنظومة ، من أجل ضمان ايجاد منهج متكامل في معالجة مشاكل التنمية والتعاون الدولي ولذلك فان حكومة سيراليون تتطلع الى عقد الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٠ .

ويرى وفد بلادى ، ان هناك تناقضا حقيقيا بين التنمية الاقتصادية ، التي نعتبر انها يجب ان تمثل الهدف الأول للأمم المتحدة وبين التكلفة المباشرة لمسباق التسلح والتي تبلغ حوالي ٤٠٠٠ بليون دولار سنويا .

وخلال سنوات أدرك بلدى ، مع بلاد أخرى غير منحازة - بشكل متزايد - التهديد الكبير الموجه الى السلم والأمن بسبب التكدس المستمر للأسلحة . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا التكدس حتى في هذه المرحلة من مراحل استنزاف الموارد الاقتصادية للعالم ، قد استمر في تهديد كميّة ضخمة من تلك الموارد الحيوية للتنمية الاقتصادية . ان الميزانيات العسكرية في كثير من الدول الكبرى والصفرى ، وبصفة خاصة في الدول العظمى ، ما زالت تتوسع في متوالية هندسية .

لذلك ، فان الجمعية العامة ، عندما اجتمعت في دورتها العاشرة الخاصة في أوائل هذا العام ، وهي الدورة الأولى من هذا النوع التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة ، وكرست لمسألة نزع السلاح ، بلغت ذروة النداء المستمر ، لمدة سبعة عشر عاما ، من قبل حركة عدم الانحياز ، من أجل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ان كل متحد من المائة والتسعة والعشرين متحدا ، الذين اشتركوا في المناقشة العامة ، أكدوا أن الضمان المؤكد الوحيد لبقاء الحياة يكمن في نزع السلاح . وان الحرب الوحيدة التي تستطيع الانسانية تحملها هي الحرب من أجل البقاء .

ولذا ، فنحن نشعر بالارتياح ان نلاحظ أن الوثيقة الختامية التي صدرت عن تلك الدورة قد اعترفت أيضا بهذا القلق العالمي ووفرت لذلك جهازا للمداولات والمفاوضات واسع العضوية في محاولة لمعالجة المشكلة .

اننا نرى أن الدورة الخاصة المكرسة لنزع السلاح ، وكذلك النتائج التي تحققت ، ما زالت تحتاج الى الكثير مما يمكن عمله للابطاء في عملية سباق التسلح من أجل استخدام الموارد التي تنجم عن ذلك في تنمية اقتصادية عادلة . وفي رأيي ، ان هذا هو أحد التحديات المثيرة التي يجب أن يتنبه لها العالم .

وفي النهاية ، بما أن الأمم المتحدة قد بلغت العام الثالث والثلاثين وأمامها جدول أعمال متزايد ، فاني أود أن أعرب عن أمل وفدى بأن تقوم الامم المتحدة بمواجهة التحديات بقوة . فنحن جميعا - كبار وصغار ، أقوياء وضعفاء ، أغنياء وفقراء - سواسية أمام الميثاق ، سوف نفي بالتزاماتنا تجاه البشرية . وسوف نتعلم كيف نزع السلاح ، ويجب في الحقيقة أن نحقق نزع السلاح ، حتى يمكن ان توفر موارد كثيرة لصالح البشرية ورفاهيتها .

ان المهمة المطلقة على عاتقنا هي ليست فقط أن ننفذ ونؤكد على الحد من النزاعات وتجنبها ولكنها ، أساسا ، أن نتخذ عملا دوليا لمعالجة وحل المشاكل المتعلقة بالعمالة الشاملة ، وأن نقضي على المرض ، وأن نضع حدا للجوع وأن نطبق استخدام المصادر العالمية الكبيرة من الطاقة في الأغراض السلمية ، والنصر الأكبر للانسان . ان وفدى مقتنع بأن منظمنا قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية تماما .

انني أود ، مرة أخرى ، أن أذكر ايمان حكومة سيراليون بالأمم المتحدة واستمرار انتمائها الى عالمنا المعاصر . ونحن نعترف هنا بالجهود التي يبذلها أميننا العام ومساعدوه لمساعدة كل منا هنا للوصول الى الأهداف التي تستحقها البشرية على كوكبنا هذا .

السيد ساودي ماريا (غينيا - بيساو) (الكلمة بالبرتغالية وقد وزع النص بالفرنسية

بواسطة الوفد) : سيدي الرئيس ، انني سعيد بصفة خاصة لكوني قادرا بدوري على القيام بتهنئتكم لانتخابكم للمهام الكبرى في رئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الاختيار الجماعي ، الذي انصب على شخصكم ، هو أفضل تعبير عن كفاءتكم ، وبتيح لدينا ميكيتكم مجالا جديدا للعمل يتناسب مع صفاتكم وخبراتكم كرجل دولة .

انني أود أيضا أن أشيد - بحق - بسلفكم ، السيد مويسوف الذي اتاحت له فرصة نادرة لادارة أربع دورات لجمعيتنا ، وأتاحت له تأكيد سمعته كدبلوماسي محنك ، وكفائه وتفانيه في خدمة قضية السلم وتقدم الانسانية .

ويسعد وفدى أن يرحب بحزر سليمان ، التي أخذت مكانها المناسب ودورها في محيط الأمم . ونود ان نعبر عن رغبتنا في التعاون معها وفقا لمثل ومبادئ ميثاقنا .

ان وجودي على هذه المنصة يتيح لي أيضا فرصة التعبير ، مرة أخرى ، للسيد كيبورت فالدهايم ، الامين العام ، عن صداقتنا وثقتنا ، وان نكرر له التقدير الكبير من جمهورية غينيا - بيساو ، للنتائج التي تحققت ، والجهود التي لا تكل ، التي يبذلها ، بهدف البحث عن حلول عادلة للمشاكل التي يشهدها مجتمع الأمم . واني أود أن أهنئه على الكفاءة والديناميكية اللتين أثبتتهما دائما في أدائه لمهمته السامية والعسيرة .

ان اهتمام الشعوب الافريقية عندما لا تنظر الى المشاكل الاقتصادية ، ينصب دائما على

الصراعات في القارة الافريقية .

والحقيقة أنه في الوقت الذي يدرك فيه المجتمع الدولي المخاطر التي تواجهه يعالج مشكلة السلم ، حيث أنه الأساس الذي لا غني عنه لاقامة عالم عدالة وتقدم ، في ذلك الوقت يحدث انزلاق جغرافي للتوتر الدولي في اتجاه افريقيا ، وقد أحدث ذلك انفجارا لمعاقل جديدة للتوتر وأكثر التمزقات فتكا .

وانا كان البعض منا — بسبب بلقنة افريقيا — قد تعود على وجود صراعات بسيطة هنا وهناك ، فان الطبيعة والأبعاد المقلقة للأحداث الاخيرة تمنع أن نظل سلبيين وتحثنا على العمل بقدر أكبر من الواقعية والجدية . ونحن نعتقد أن أي خلاف ، قد يظهر بين الدول الافريقية ، يمكن أن يجد حلا سلميا وعادلا على أساس روح الحوار وروح السماحة التي تتميز بها التقاليد الافريقية .

وافريقيا ، بالطبع ، تود أن تساهم في اقامة عالم حديث من التقدم والسعادة للجميع . ونظرا لتخلفها التكنولوجي ، فانها تحتاج الى المساعدة والتأييد في جهودها من أجل التنمية .

لكن هذا التعاون في اطار التضامن والاحترام المتبادل ، اللذين نطالب بهما بكل حرارة لا يجب ان يكون محل مساومات ولا ان يخضع لتحالف عقائدي ، لانه لا يحق لاي دولة افريقية ان تنضم الى معسكر أو آخر ، وهو ما يفسر انتماء كل البلدان الافريقية المستقلة الى حركة الدول غير المنحازة . ان تكوين التكتلات في افريقيا لا يمكنه الا ان يثير التنافسات ، ويعرض للخطر قضية الوحدة الافريقية التي يصمم كافة الافارقة على اقامتها خطوة بخطوة . ان هذه الوحدة - وحدها - هي التي يمكنها ان تشكل سلاحا فعالا للتغلب على كل عقيدة ، وعلى كل محاولة للتقسيم ، وكل محاولة للتدخل من الخارج ، وبكلمة واحدة كل عمل مخالف لاهداف الشخصية الافريقية أو للاستقلال ولتنمية افريقيا .

ونظرا لاننا ندرك المسؤولية المعنوية ، الملقاة على عاتق البلدان الافريقية المستقلة ، والكفاح من اجل التحرر الكامل في هذه القارة ، ولاننا نعلم أهمية المساهمة التي يمكن ان نتقدم بها للاسراع في هذه العملية ، لذلك فاننا ندرك ضرورة المحافظة على افريقيا من الاختلافات الايدولوجية ، التي اذا ارتبطت بالمصاعب التي يتعرض لها اقتصادها ، تجعل من تقدمها وتنميتها أمرا صعبا ، ويمكنها ان تحول الشعوب الافريقية عن الدور التاريخي الذي ينبغي عليها ان تلعبه في سبيل جعل افريقيا حرة مزدهرة .

وبهدف المساهمة بأكبر قدر ممكن في تحرير الشعوب المقهورة ، والقضاء على سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري ، فاننا نود أن نقوم بتهيئة صهوة لضمير المجتمع ، وتجميع قوانا بهدف العمل من أجل التضامن للدفاع عن الحقوق الاساسية للانسان ، ومن اجل حق تقرير مصير الشعوب . ان الموقف في افريقيا الجنوبية ، الذي ما يزال أهم اهتمامات منظماتنا ، لم يشهد حتى الآن التقدم الذي لا غنى عنه في اقامة مناخ من السلام في هذه المنطقة . وفي افريقيا الجنوبية فان أشقائنا الافارقة مازالوا يعانون من سجون الفصل العنصري . لكن هل من الضروري ان نصف هنا جرائم الابادة التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ؟

ان المجتمع الدولي يعرفها تماما ، هذا المجتمع الذي قرر منذ سنوات عديدة ان يوحد جهوده بهدف عزل النظام العنصري في بريتوريا ، وبهدف خلق الظروف المواتية لاستبدال هذا النظام القمعي بنظام أكثر عدالة يستجيب لتطلعات غالبية السكان . استبداله بنظام أكثر انسانية لانه يعتمد على الكرامة واحترام الانسان . ان منظمة الامم المتحدة ، رغم الجهود المشكورة ، لم



تنجح حتى الآن في ان تفرض على عملياتها الديناميكية وسائل الضغط والاجبار التي تطكها ،  
للارغام على احترام وتطبيق قراراتها . ان منظمة الامم المتحدة ليست محكمة بالتأكيد ، لكن  
بفضل الادانة المستمرة لبعض البلدان ، والتي تعارض تطلعات الانسانية نحو السلام ، فان الامم  
المتحدة يمكنها ان تساهم في تحقيق ادراك أفضل للمخاطر التي تهدد السلام في هذه المنطقة .  
ان طاقة المقاومة ونجاح الكفاح البطولي ، الذي تقوم به الجبهة الوطنية في زمبابوى ،  
قد أدت الى المحاولات اليايسة التي نعرفها جميعا . وبالفعل فان المفاوضات المزعومة الداخلية ،  
التي لا نرى ضرورة لتحديد أهدافها وطبيعتها ، لا تستجيب بتاتا لتطلعات الشعب البطل في  
زمبابوى ، الذي فهم تماما ان ذلك ما هو الا مناورات ملتوية تهدف الى توجيه المشكلة نحو حل  
استعماري جديد .

ان المقاتلين في زمبابوى ، تحت زعامة الجبهة الوطنية ، قد عملوا بادراك تام ومسؤولية  
في وجه تلك المهزلة . وبعد ذلك فان التاريخ المعاصر يقدم الكثير من أمثلة الاتفاقيات التي  
وقعت ، ومن الحلول الوسط التي فرضت ، والتي لا تعكس - تماما - ارادة الشعوب المكافحة ،  
والتي تحولت بالتالي سريعا الى وثائق وأدوات للتحرير الكامل لهذه الشعوب .  
ان ذلك يعني انه مهما كانت مناورات ايان سميث وعصبيته ، فان روح التضحية والكفاح  
للابناء الحقيقيين لزمبابوى ، ستؤدي بالتأكيد بهذا الشعب الشقيق الى استقلال حقيقي . وفي  
هذا الاطار ، فاننا نؤيد كل عمل من جانب المجتمع الدولي ، بهدف التقدم الى الجبهة الوطنية  
بكل دعم مادي وسياسي ودبلوماسي يحتاجه كفاحه التحرري .

وفي ناميبيا نشهد خلق هياكل من شأنها ان تؤدي الى استقلال هذا الاقليم . ان المجتمع  
الدولي لا يمكنه بالتأكيد الا ان يتابع باهتمام بالغ ، وان يؤيد اقامة الاجهزة التي لاغنى عنها لنقل  
القوة الى الممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا . لكن بالنسبة لهذه العملية ، التي بدأت أخيرا ،  
فان الاساليب والوسائل الاساسية لم توضح تماما ، وما زالت تتعرض لتناقضات كثيرة . ورغم الجهود  
المبذولة من قبل الامم المتحدة للتوصل الى حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، فان الحكومة العنصرية  
في بريتوريا أخذت - أخيرا - في توجيه تحد جديد الى المجتمع الدولي ، وذلك باتخاذها  
القرار من جانب واحد بتنظيم انتخابات مزعومة في ناميبيا .

ان حكومة جمهورية فينيا بيساو سوف تستمر من جانبها في التضامن وتقديم الدعم الكامل الى حركة سوابو ، ولم تبخل بأى تضحية بهدف دعم الجهود التي تبذلها الامم المتحدة بغرض ان تعيد للشعب الناميبي حقوقه الاكثر شرعية ، والعودة الى السلام في هذه المنطقة .

لقد أكدنا في العام الماضي امام هذه الجمعية الموقرة تضامنا التام مع الشعب الصحراوي الشقيق . ان النجاحات الباهرة لكفاح التحرير لجبهة البوليزاريو ، التي نحبي روحها القتالية وروح التضحية ، تشجعنا في هذا الطريق وتعزز قناعتنا ازاء النجاح المحتوم لنهاية هذا الكفاح .

لذلك فان وفد بلادى ، على ضوء التطورات الاخيرة في هذا الجزء من افريقيا تود مرة اخرى ان تعرب عن تأييدها لجبهة البوليزاريو ، من أجل استمرار جهودها الرامية الى استرداد الشعب الصحراوي لحقوقه بما يتماشى مع قرارات الامم المتحدة . ويهدف المساهمة بطريقة فعالة في الاجراءات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك من جانب الامم المتحدة ، ومن أجل ايجاد حل عادل وسلمي لهذا الصراع ، فان حكومتى - لكل ذلك - ترحب وتؤيد كل مبادرة مسن شأنها ان تؤدى بالاطراف المعنية الى مائدة المفاوضات ، وان تؤدى الى نتائج مرضية .

وبالنسبة للشرق الاوسط فان الموقف لا يزال يمثل مصدرا للقلق . ومرة اخرى يجب علينا ان نشير الى الآلام البشعة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق ، وان ندعو المجتمع الدولي ان يكثف مساعداته لهذا الشعب المعذب . لقد تتبعنا - دون شك ومع مزيد من الاهتمام - الاجراءات التي اتخذت من أجل التوصل الى حل تفاوضي للمشكلة . لكن في رأى حكومتنا انه طالما ان الشعب الفلسطيني سيبقى غائبا ، وطالما ان المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني لم تؤخذ في الاعتبار ، فان عملية السلام سوف تبوء بالفشل ، وان النتائج التي يتم التوصل اليها سوف تكون عابرة .

ان أية تسوية تتم على حساب حرية وكرامة الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تكون تسوية سلم حقيقية لا في روحها ولا في دواورها . لأنه من أجل التوصل الى حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الاوسط ، لا يمكن أن يكون هناك شرط مسبق سوى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وكذلك الاعتراف به على المستوى الدولي .

ان المجتمع الدولي يجب عليه أن يبدى تمسكا شديدا بحقوق الفلسطينيين وارغام اسرائيل في النهاية على البدء بمفاوضات جدية وتقديم التنازلات ، لأنه بالرغم من الأصوات العديدة المتفائلة ، فان الطريق الى السلم بيد وبعيدا .

وبهذه الروح من القلق المخلص بالنسبة للسلم في الشرق الاوسط ، وبدافع من رغبتنا في انتصار المثل العليا للعدالة والاخوة في هذه المنطقة فان شعب وحكومة غينيا بيساو يتضامن مع شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وبالرغم من الادانات العديدة من جانب المجتمع الدولي لسياسة العدوان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بتييمور الشرقية فان سكان هذه المنطقة لا يزالون يقاسون من أسوأ أنواع القهر ويتحملون أسوأ الاهانات . وازاء النضال البطولي من جانب محاربي فرتيلين فان المعتديين لا يترددون في مواصلة ارتكاب جرائمهم الكريهة ، المتمثلة في قتل الرجال والنساء والاطفال ، من أجل الابقاء على سيطرتهم ، ولقد أعرب المجتمع الدولي عن رأيه بوضوح في الطبيعة غير المشروعة وغير المسؤولة لهذا الاحتلال التعسفي . لذلك ، من الضروري اتخاذ مزيد من الاجراءات المناسبة حتى نمنع بعض الدول الاعضاء ذات الرغبات التوسعية من انتهاك حريات الاخرين ، وانتهاك كرامة الانسان بالكامل كما هو الحال في تيمور الشرقية التي يجب أن تدفع ضريبة الدم الثقيلة من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية .

أما فيما يتعلق بالاحتلال غير المشروع ، فان وفد بلادى يود أن يعرب مرة أخرى عن قلقه بالنسبة للموقف السائد في مايوت . فالاحتلال غير المشروع لها يتناقض مع القواعد التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة ، والتي يجب ألا تتسم بالسيطرة بل على العكس من ذلك ، لا بد

من بذل المزيد من الجهود من أجل ايجاد حل عادل في أسرع وقت ممكن يأخذ في الاعتبار سيادة ووحدة أراضي جزر القمر .

في الوقت الذي قام فيه المجتمع الدولي بتحديد ضرورة بناء عالم حر ، يبتعد عنه شبـح الحرب ، كهدف ضمن أهدافه ، فان وفد بلادي يرحب بالقرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . كما أن دولتي ، غينيا بيساو ، تتعهد ، في نطاق امكانياتها ، بتقديم كل تعاون مشرودائم لجهود المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم .

بالرغم من أن هذه ليست الا مرحلة في سبيل نزع السلاح العام والكامل الذي تنادي به جميع الشعوب من أجل منع اندلاع نيران حرب على كوكبنا ، فان الوثائق التي أقرت في برنامج العمل قد أحييت آمالا جديدة وخلقت الشروط المناسبة لادراك أفضل من جانب الشعوب لأهمية السلم بالنسبة لرفاهيتها وبالنسبة للتنمية المستمرة . ولأن السلم كل متكامل بالنسبة للبشرية جمعاء ولا يمكن تقسيمه ، فان على البشرية واجبا ملحا هو الحفاظ على السلم وتقويته .

لكن السلم لا يعني مجرد عدم وجود حرب بين الدول الكبرى ، لأن الكفاح من أجل السلم يتطلب من جميع الشعوب القضاء على كافة أشكال القهر والتفرقة ، واستغلال الانسان لأخيه الانسان ، كذلك منع جميع الانتهاكات لحقوق الانسان التي من شأنها أن تؤدي الى العنف الذي يواجه حتما بمزيد من العنف . ان تعزيز السلم يتطلب بناء عالم متعدد الابعاد ، ويؤدي بالاتفاق بين الدول الى تغيرات جذرية في مسلك الانسان .

ان السلم الحقيقي لا يمكن أن يقوم الا في اطار التفاهم والاحترام المتبادل باقامة علاقات ودية وتضامنية بين الدول دون تفرقة والقضاء على عدم التكافؤ الذي يزداد بين الدول . وفي النهاية ، وضع حد للتبديد المشين للثروات والطاقة الذي يتسم به سباق التسلح المجنون .

ان خطورة المشاكل التي تواجه العالم الثالث تجعل الدول النامية تدرك أكثر من أى وقت مضى أهمية ضرورة تكريس معظم جهودها لتعزيز استقلالها الوطني وتقوية نضالها عن طريق التشكيك في هيكل الاستغلال الامبريالي واستغلال الاستعمار الجديد . وذلك لن يتسنى الا عن طريق تنظيم تعاون فعال وتضامن وثيق في اطار المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية .

ان العمل الذي قامت به دول عدم الانحياز من أجل التحرر الاقتصادي والذي استقبل بارتياح واسع المدى في مؤتمر بلغراد يزيد من تقوية وحدة العمل في مجموعة ال ٧٧ .  
على أساس أحكام ميثاق الجزائر و اعلان ليما والقرارات التي تم تبنيها في مؤتمر بوينس آيرس بشأن التعاون التقني بين الدول النامية ، فان رغبة العالم الثالث في القيام بأعمال تقوم على التعاون والتكامل الاقليمي تتأكد وتتخذ صورة أكثر عملية .

ان هذه التغيرات المختلفة تشكل طريق الانتقال من المطب السلمي من جانب الدول النامية الى تأكيد رغبتها في الاعتماد على مصادرها الخاصة سواء كانت فردية أو جماعية ، وأن تتحمل مسؤولية الدفاع عن مصالحها الاساسية ، وأن تؤكد بتنظيم تنميتها بالاعتماد على ذاتها .  
ان عقد نزع السلاح ، وكذلك المؤتمر الثاني للامم المتحدة من أجل التنمية ، نصا على نقل الموارد الضخمة من الدول الصناعية الى الدول النامية . ولكننا لاحظنا بقلق شديد أن العديد من الموارد البشرية والمادية تم توجيهها بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، واتجهت الى سباق التسليح المجنون ، فالدعم المادي من الدول الصناعية للدول النامية كان منذ أربعة أعوام يصل الى ٢٠ بليون دولار ، وفي نفس العام وصل الانفاق على مجال التسليح الى ٣٠٠ بليون دولار .

ان هذا الموقف سيؤثر بطريقة خطيرة على تنفيذ ونجاح الاهداف التي حددها المجتمع الدولي للتنمية ، وخاصة فيما يتصل بتضييق الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية فسي المستقبل القريب .

ومع بعض الاستثناءات ، فان الدول المتقدمة - بالرغم من العديد من اعلاناتها التي تنطوي على حسن النوايا - تسعى بكل الطرق الى الابقاء على المزايا التي منحت لها . واننا نندد بما فيه الكفاية بهذا التصرف الذي ينم عن حب الذات الذي يؤدي الى الهوة التي تفصل بين الاغنياء والفقراء ، والتي تؤثر على كرامة الانسان ، كما تؤثر أيضا على السلم والأمن الدوليين ، حيث أن استمرارها يمكن أن يؤدي بثلاثة أرباع البشرية الى أعمال لا يمكن التنبؤ بها من أجل بقائها .

وفي الواقع فنانا نلاحظ ان نفس مبادئ النظام الاقتصادي الجديد رغم قبولها بصفة عامة تصطدم عند ترجمتها الى أعمال بتحفظات شديدة . وسبب تمسك الدول الفنية بامتيازاتها ، وسبب عدم وجود الرغبة السياسية في التوفيق فان العديد من الاجتماعات الدولية لم تتمكن من تلبية الآمال المعقودة عليها بالكامل ، سواء في ذلك المؤتمر الرابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي أو مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

ان المؤتمر الرابع للامم المتحدة للتجارة والتنمية ، على سبيل المثال ، كان يجب عليه ان يتناول موضوعات اساسية بالنسبة للتنمية طويلة المدى . وكان يتعين عليه ، بعد ذلك ، ان يتخذ بعض قرارات فورية ملموسة وان يتبنى برامج محددة للتنفيذ بالنسبة للمشاكل التي تتطلب اعمالا تنفيذية . واننا نفكر بصفة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الاساسية والمديونية الخارجية للبلاد النامية . ومع ذلك فان النتائج التي تم التوصل اليها تبدو غير مرضية . ان جمهورية غينيا - بيساو تهنيء نفسها رغم ذلك على الاتفاق في الرأي الذي تم التوصل اليه فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل الخاص بالمعناصر الاساسية . ان نصوص القرار الخاصة بهذا البرنامج تتضمن بعض التعديلات والتحسينات بالنسبة للمنتجات الاساسية . ونحن مقتنعون بأن هذا القرار يشكل اطارا مقبولا يجب أن تناقش مشكلة المنتجات الاساسية من خلاله في المستقبل .

ونحن نعتقد انه من المهم وما له دلالة يقظة الارادة لتطبيق القرار الذي تمت المصادقة عليه في نيروبي ببدء مفاوضات حول عدد من السلع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية . ولكن من المؤسف ان مشكلة الدين الخارجي للبلاد النامية لم تلق ردا ايجابيا في نيروبي . ان بلدان العالم الثالث ، على مدى السنين ، استنفدت مواردها في الواقع وتكدست عليها الديون الخارجية التي تفرض عليها اعباء ثقيلة تموق تنميتها .

ونحن نأمل في أن المؤتمر الخامس للامم المتحدة بشأن التجارة والتنمية والمزمع عقده في مانिला سوف يستجيب الى التطلعات الاساسية للدول النامية ويسهم في اقامة نظام لتوازن أفضل بين الدول . هذه هي بعض مصادر قلق وفد بلادى بالنسبة لبعض النقاط الواردة في جدول أعمال هذه الجمعية .

وأرجوان تسمحوا لي أن اكرر مرة أخرى رغبة بلادي ، جمهورية غينيا - بيساو ، فـي أن تسهم في اشاعة المبادرات المشتركة من أجل ايجاد حل للمشاكل التي تؤثر على البشرية .  
وأود في النهاية أن أعرب عن رغيتي في أن تتمكن الدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العامة من تلبية آمال الشعوب وأن ترضي رغباتها الملحة في السلام والتجانس .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السيد مندوب افغانستان الذي يرغب في الكلام

ممارسة لحق الرد .

السيد مرؤوفي (افغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : في نهاية المناقشة العامة

بالأمس أثار رئيس وفد باكستان في ممارسة حق الرد الى البيان الذي أدلى به رئيس وفد بلادي بالنسبة لمشكلة باشتون التي هي الخلاف السياسي الوحيد بين دولة باكستان ودولة افغانستان الديمقراطية وأثار هذا البيان بعض الشكوك التي تتطلب بعض التوضيح من جانبنا حتى لا يكون هناك سوء تفاهم .

وحاول ممثل باكستان في كلمته مرة أخرى أن ينفي وجود مشكلة لشعب الباشتون والبالوش ، ولقد حاولنا أن نحل هذه المشكلة من خلال الطرق السلمية كما جاء في الخطوط الاساسية للحكومة الثورية لجمهورية افغانستان الديمقراطية .

ان حقوق شعبي الباشتون والبالوش وهي الحقوق التي حرما منها زمن الاستعمار كانت دائما محل اهتمام افغانستان . ولقد حاولنا ، ونحاول دائما ، ان نحل المشاكل بين الدولتين بطريقة عادلة ومن خلال الحوار الودي الأخوي لكي نمهد الطريق للتعاون الذي يكون في صالح شعبينا . ونحن مقتنعون بأن حل المشاكل التي تتصل بمستقبل الشعوب بالطرق السلمية مطابق لما ورد في ميثاق الامم المتحدة من مبادئ ، ومطابق أيضا للمبادئ التي تلتزم بها جمهورية افغانستان الديمقراطية والتي تعتبر حجر الزاوية في سياستنا الخارجية .

بعد أن قلت ذلك فان وفد بلادي يأمل في أن هذا البيان ، كما سيرد في المحضر ، قد أرضى الجمعية العامة وعبر عن حسن النية من جانب جمهورية افغانستان الديمقراطية فيما يتعلق بالخلاف السياسي الوحيد وأعني به الاهتمام القومي بموضوع شعبي الباشتون والبالوش .

السيد بديعيا - اغا (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أشار السيد رئيس وفد المغرب في بيانه صباح اليوم الى عمليات مزعومة للاعتداء قامت بها على الأراضي المغربية وحداث نظامية للجيش الجزائري . ومثل هذا الاتهام لا يستحق حتى الذكر ، الا اذا كان يهدف الى تحويل أنظار المجتمع الدولي عن حقيقة فرضت نفسها بفضل الكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الصحراوي تحت زعامة البوليزاريو ومثله الوحيد والمشروع في ممارسة حقه في تقرير المصير . وبالتالي فان منطق سياسة العدوان والتوسع التي يمارسها المغرب تؤدي به اليوم الى تبني نفس الموقف الذي اتبعته القوى الاستعمارية والى العمل على ان تشير الى أعمال مقاومة الاستبداد كاعتداء خارجي رغم الدلائل التي تشير الى عكس ذلك .



والمغرب باحتلاله عسكريا أراضي الصحراء الغربية في انتهاك صاخر لقرارات منظماتنا يتحمل مسؤولية خطيرة بسبب الموقف السائد حاليا في هذه المنطقة . وأود أن أؤكد مرة أخرى هنا أن الجزائر ليس لديها أية خلافات مع جيرانها . وأذكر أيضا أن منظماتنا مازالت معنية بمشكلة الصحراء الغربية بصفتها مشكلة تتعلق بمقاومة الاستعمار .

السيدة حيدر (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا بكل الاهتمام الى البيان الذي تقدم به ممثل جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ممارسة منه لحق الرد . لقد أشار بعض النقاط الأساسية التي يجب على وفد بلادى أن ينظر فيها بكل جدية . لذلك نود أن نحفظ بحقنا في الرد على هذا البيان في مرحلة لاحقة .

السيد الفلالي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا توا الى السيد ممثل الجزائر ردًا على الكلمة التي أدلى بها السيد وزير خارجية بلادى صباح اليوم . وأود أن ألفت انتباه هذا المجلس الموقر الى أمر أولي وهو أنه لم ينكر شيئا مما قاله وزير خارجية بلادى صباح اليوم ، ان الممثل الجزائري تحدث فقط عن الصلات المشتركة بما أسماه كفاح الشعب الصحراوي ، الذي ليس محل مناقشتنا .

ان وفد الجزائر وفقا للاتجاه الذي خطط له زعماءه قدم صورة مشوهة للاحداث . ان المناورة واضحة أمام عيوننا . وهي تهدف الى ايقاع الجمعية العامة في الخطأ بأمل منعها ومنع المجتمع الدولي كذلك من التعرف على حقيقة الاحداث . وكلما قامت حكومة الجزائر بعمل عدائي ازاء المغرب فانها تحاول التهرب من مسؤولياتها بالاحتماء وراء تصورات واهية .

ان الأمر يتعلق بالتأكيد بوحدات نظامية من الجيش الجزائري قامت باعتداءات متكررة ضد الأراضي المغربية في منطقة تاتو ، ثم في اقليمي تنتان وحاس تلمس . والدليل على ذلك وجود أسرى حرب جزائريين من الجيش النظامي الجزائري لدى المغرب وبالتأكيد ، واعتمادا على هذه الحقيقة ، فان واقع اشتراك وحدات نظامية أو مرتزقة انطلاقا من الأراضي الجزائرية بهدف النيل من السيادة والوحدة الاقليمية ، لبلد ، هي بلادى ، ثم العودة مرة أخرى للاحتفاء داخل الأراضي الجزائرية ، يشكل في نظر القانون الدولي والقواعد التي أعدتها منظماتنا اعتداء صارخا .

ولعدم الاطالة سأكتفي بالتذكرة باعلانات عام ١٩٧٠ والخاصة بالقانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، طبقا لقواعد الميثاق ، وأشير بصفة خاصة الى المبدأ المتعلق بتعزيز الأمن الدولي والتي تنص على :

” ان على كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم أو تشجيع أو مساعدة أو المشاركة في أعمال الصراع المدني أو الأعمال الارهابية في أراضي دولة أخرى ” ، قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ملحق .

كذلك أود أن أذكر السادة الممثلين الى الفقرة الثالثة من الملحق الخاص بتعريف العدوان الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ . ان الفقرة (ز) من هذه الفقرة تعتبر كعمل عدواني :

” ارسال دولة لعصابات مسلحة ، أو قوات غير نظامية ، أو مرتزقة للقيام بأعمال عسكرية ضد دولة أخرى باسمها أو نيابة عنها ” قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) ملحق . وأمام موقف متفجر كهذا الموقف خلقه الاعتداءين الأخيرين اللذين شنهما النظام الجزائري ضد المغرب لا يمكننا أبدا تجاهل مسؤولية المسؤولين الجزائريين عن الأعمال العدوانية التي تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة . انني أكرر أن السلطات الجزائرية تتحمل المسؤولية الكاملة في التوتر السائد في المنطقة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩ / ٠٠